مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الاختيارات الجبرية في مواقف الحياة اليومية بين العقلانية الفردية والجمعية بالتطبيق على نظرية الاختيار العقلاني

د. مروة صلاح الدين عبدالله محمود

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2025.354705.2155

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٤) العدد (٦٧) ابريل ٢٠٢٥

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الاختيارات الجبرية في مواقف الحياة اليومية بين العقلانية الفردية والجمعية بالتطبيق على نظرية الاختيار العقلاني

الملخص:

الأهداف: تسعى الدراسة إلى عرض وتحليل الأصول الإبستمولوجية لنظرية الاختيار العقلاني وفرضياتها، وما يتصل بها من إشكاليات منهجية؛ بهدف تحليل عَيِّنة من مواقف الحياة اليومية، والتعرّف على توجيه كلٍّ من العقلانية الفردية والجماعية لاختيارات الفعل عند الأفراد.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل الموقف، باعتبارها منهجية كيفية مستمدة من النظرية المُوثَّقة؛ لوصف وتحليل آليات اختيار الفعل عند الأفراد في مواقف الحياة اليومية. استخدمت الباحثة "صحيفة تسجيل الموقف" لجمع المواقف من عيّنة عرضية عددها ١١٣ موقفًا، وتم عرض نماذج من هذه المواقف من خلال الخرائط الموقفيّة.

النتائج: أظهرت الدراسة أن أكثر المواقف التي تعكس مقولات نظرية الاختيار العقلاني، تواجه الفرد في كلٍّ من بيئة الأسرة وبيئة العمل؛ ففي بيئة الأسرة، تُستخدم العلاقات الأُسرية كعامل ضغط على الأفراد في المواقف المتعلقة بالزواج، والطلاق، والاختيارات الدراسية، والمستقبل المهني، والمطالبة بالحقوق المادية بين أفراد الأسرة. أما في بيئة العمل، فالعلاقات المهنية، والمكاسب المادية والمعنوية، تُوجّه الأفراد لاختيار ما لا يرغبون فيه.

الخلاصة: وضحت الدراسة أن العقلانية الجمعية تُوجّه الأفراد في اختيارات الفعل عبر مسارين رئيسين: مسار الحِرص على العلاقات الاجتماعية، ومسار الصورة الذهنية للفرد أمام المجتمع. أما العقلانية الفردية، فتُوجّه الأفراد من خلال ثلاث مسارات رئيسية: المسار الغريزي للأمومة والأبوة، ومسار المصالح المادية، ومسار أمن وسلامة الفرد من أيّ ضرر.

الكلمات المفتاحية: نظرية الاختيار العقلاني، العقلانية الفردية، العقلانية الجمعية، الاختيارات الجبرية، تحليل الموقف، النظرية المُوثَّقة، جيمس كولمان.

مقدمة

يواجه الإنسان طوال حياته عددًا لا نهائيًّا من المواقف التي تستوجب منه أن يختار بين بديلين على الأقل، أو أن يتخذ موقفًا أو قرارًا. وبالرغم من أنه، في بعض الأحيان، لا يكون هناك متّسع لحساب تكلفة أو تبِعات هذا الاختيار؛ إلا أنه يعمل بكل جهده على أن يحلّ هذا النزاع بين ما يريده كفرد، وما يريده منه المجتمع باعتباره عضوًا فيه .وبالرغم من أن عملية الاختيار تبدو، في ظاهرها، تتمتّع بكافة سمات الحريّة أو الاستقلالية؛ فإن هناك دائمًا اعتبارات اجتماعية يضعها الفرد في حسبانه عند اتخاذ قراره. فهل يستطيع مواجهة جماعته، وأن يختار بملء إرادته، بغضّ النظر عن الاعتبارات الأخرى للجماعة التي ينتمي إليها؟ أم إن الجماعة الحاضرة في ذهنه تمارس تأثيرها، دون وعيٍ منه، في التأثير على اختياراته؟ أيهما ينتصر: الفرد أم الجماعة؟ وهل يمكن أن يأتي إرضاء الجماعة على حساب إرضاء الفرد وتمتّعه بحقوقه؟

إن تأمُّل السلوك اليومي للبشر يكشف عن نتيجة أساسية، وهي أن أفعال البشر تقع بين خيارين: نفعل أو لا نفعل. وليس بالضرورة أن يكون ما نفعله ناتجًا عن رغبة حقيقية أو قناعة بالفعل؛ بل كثيرًا ما نفعل ما لا نريد، وكثيرًا ما نحجم عن فعل ما يتوجّب فعله. فالأمر، في مجمله، موازنة لعواقب أو تبِعات الاختيارات والبدائل، وتباينٌ في الأولويات بين فردٍ وآخر. وهنا يبزغ سؤال: ما الذي يدفعنا، كبشر، لنفعل ما لا نريد؟ وما الذي يمنعنا من أن نفعل ما يتوجّب فعله؟ يُمثّل هذان السؤالان جوهر مشكلة الدراسة في هذا البحث؛ حيث نبحث عن تلك العوامل الذاتية أو الموضوعية (المجتمعية) التي تدفع الأفراد إلى فعل ما يُخالف إرادتهم أو قناعاتهم، والعوامل التي تُحجم الأفراد عن فعل ما يعتقدون بأحقيّتهم فيه، أو ما يرون أنه يتوجّب فعله.

إن المفاضلة بين الاختيارات والبدائل تكشف عن أولويات الفرد، أي عن تقديره الذاتي للمكاسب والخسائر الناتجة عن الفعل أو الإحجام عنه. فمثلًا: أيّها أهم؟ الحق أم العلاقات؟ أم السمعة (أي صورة الفرد عند الآخرين)؟

أولًا: مشكلة الدراسة

من واقع الدراسات السابقة التي تناولت نظرية الاختيار العقلاني، أخذت مشكلة الدراسة مسارين: أحدهما يتصل بالنظرية ذاتها، حيث بدأت تظهر بعض القضايا التي تحتاج إلى سبر أغوارها، منها الأصول الابستمولوجية لنظرية الاختيار العقلاني، وما يكتنفها من تنازع بين العلوم الاجتماعية حولها. وقد أفضى هذا التنازع إلى ظهور إشكالية الأطر التنظيرية لنظرية الاختيار العقلاني. وقد واكب هذا الاختلاف النظري إشكاليات منهجية اقترنت بالنظرية .أما المسار الآخر فيتصل بكيفية تشكّل اختيارات الأفراد وتفضيلاتهم الحياتية في مختلف المواقف التي يتعرضون لها .فإن الأفراد، وفقًا لمقولات نظرية الاختيار العقلاني، يسعون للموازنة والمفاضلة بين البدائل. وعلى هذا الأساس، تتحدد مشكلة الدراسة في تحديد الأصول الابستمولوجية والإشكاليات التنظيرية والمنهجية المتصلة بنظرية الاختيار العقلاني من ناحية، واستخدام مقولات هذه النظرية لتحليل عينة من المواقف الحياتية للأفراد في الحياة اليومية من ناحية أخرى.

ثانيًا: أهمية الدراسة

يمكن أن نرجع أهمية الدراسة إلى جانبين: أحدهما نظري والآخر منهجي: فمن الناحية النظرية، تحاول الدراسة تسليط الضوء على نظرية الاختيار العقلاني، وهي إحدى النظريات ذات الحضور القوي في التراث السوسيولوجي الغربي، وقلما يتم مناقشتها أو استخدامها في الدراسات السوسيولوجية العربية، بالرغم من أنها تفسر إحدى الممارسات اليومية التي تميز السلوك الإنساني، ألا وهي الاختيار واتخاذ القرارات بشأن المواقف التي تواجه الإنسان في مختلف مناحي حياته: علاقاته الاجتماعية، دراسته، عمله، إلخ.

يُضاف إلى ذلك أن نظرية الاختيار العقلاني ذات تأثير كبير على البحث الاجتماعي حول المعضلات الاجتماعية، فالمعضلات الاجتماعية هي تلك المواقف التي تشكل صراعات بين المصالح الفردية والجماعية .وخاصةً أن العديد من سمات نظرية الاختيار العقلاني تجعل منها أداة نظرية مفيدة لتحليل مثل هذه المشكلات، وذلك لأنها تركز بشكل واضح على مصالح الفاعلين، مما يلزم القائم بالتحليل بالتمييز الدقيق بين مصالح الأفراد ومصالح المجموعات التي ينتمون إليها.(Simpson, 2007)

ومن الناحية المنهجية، تحاول الدراسة إحداث تجديد منهجي خارج إطار المناهج والأدوات المنهجية التقليدية الشائعة في معظم الدراسات السوسيولوجية المحلية، وذلك باستخدام أداة تحليل الموقف، التي تعد من الأدوات ذات الطابع الكيفي التي تتخذ الموقف وحدة التحليل.

ثالثًا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. تتبع الأصول الابستمولوجية لنظرية الاختيار العقلاني.
٢. رصد المقولات والأطر النظرية المتصلة بنظرية الاختيار العقلاني.
٣. التعرف على الإشكاليات المنهجية المتصلة بنظرية الاختيار العقلاني.
٤. تحليل مواقف الحياة اليومية لعينة الدراسة وفقًا لنظرية الاختيار العقلاني.
٥. التعرف على دور العقلانية الفردية والجماعية في حسم بدائل الاختيار عند الأفراد.

تنقسم تساؤلات الدراسة إلى مجموعتين: إحداهما تتصل بالنظرية ذاتها وما أُثير حولها، والأخرى تتصل بتطبيق هذه النظرية من خلال التركيز على مواقف الاختيار التي تواجه المبحوثين في الحياة اليومية، والبدائل التي يوازنون بينها.

(أ) تساؤلات الدراسة المتصلة بنظرية الاختيار العقلاني

١. ما هي الأصول الابستمولوجية لنظرية الاختيار العقلاني؟
٢. ما هي المقولات والأطر النظرية المتصلة بنظرية الاختيار العقلاني؟
٣. ما هي الإشكاليات المنهجية المتصلة بنظرية الاختيار العقلاني؟

(ب) تساؤلات الدراسة التطبيقية

١. ما أكثر المواقف الاجتماعية التي تعكس مقولات نظرية الاختيار العقلاني؟
٢. ما هي الضغوط أو المؤثرات التي تؤثر على الاختيار أو اتخاذ القرار لدى عينة الدراسة؟
٣. أي المواقف تعكس تأثيرًا أكبر للعقلانية الجمعية في قرارات الأفراد أو اختياراتهم؟
٤. أي المواقف تبرز دور العقلانية الذاتية في التأثير على قرارات الأفراد؟

رابعًا: مفاهيم الدراسية:

تطرح الدراسة عددًا من المفاهيم التي يتوجب استجلاؤها والوقوف على المقصود منها، يأتي على رأسها: نظرية الاختيار العقلاني، الاختيار الإجباري، العقلانية الفردية، العقلانية الجماعية.

١- **نظرية الاختيار العقلاني** :*(Rational Choice Theory)*

هي نظرية تهتم بتفسير كيفية اتخاذ الأفراد لقراراتهم، وقد أوضحنا في المدخل النظري التنوع الواسع لنظريات الاختيار العقلاني، لكنها تتفق جميعها على فرضية مفادها أن الأفراد يستخدمون إرادتهم الحرة لاختيار مسارات أفعالهم بناءً على توقعاتهم لما سيترتب على قراراتهم من نتائج إيجابية أو سلبية. كما تؤكد النظرية أن الأفراد مساقون إلى تحقيق مصالحهم الذاتية وفقًا لمبرراتهم وحساباتهم لتكلفة الفعل والعائد منه بطريقة عقلانية تهدف إلى تعظيم المنافع وتقليل الألم أو تجنبه لتحقيق الغايات المرجوة

.(Sullivan, 2009)وتفترض نماذج الاختيار العقلاني أن نطاق البدائل المتاحة للفاعلين مقيد بالمحيط الاجتماعي أو المؤسسات التي يُتخذ فيها القرار (Simpson, 2007).

٢- الاختيار الجبري/الإجباري (Compulsory Choice)

تقصد الدراسة بمفهوم "الاختيار الإجباري" تلك القرارات أو الأفعال التي يُقدِم عليها الأفراد والتي تبدو ظاهريًا أنها صادرة عن إرادتهم الحرة، في حين أنهم مضطرون، وفقًا لحساباتهم العقلية، إلى اتخاذها بما يخالف رغباتهم أو قناعاتهم أو مصالحهم الذاتية، إذعانًا لاعتبارات جماعية.

٣- العقلانية (Rationality)

أحد المعاني الشائعة للعقلانية هو "الفعل العقلاني"، ويُقال إن "الفرد يكون عقلانيًا إذا ما أخذ في الاعتبار جميع اهتماماته الأخلاقية، والإيثارية، والعائلية، ومصلحته الذاتية المحدودة، وما إلى ذلك، بما يجعله يختار بشكل متماسك مقايضة هذه المصالح أو حتى رفض القيام بذلك." وهناك معنى آخر للعقلانية يستخدمه راسل هاردين (1982)، حيث يرى أن العقلانية تعني "فاعلية تأمين المصلحة الذاتية للفرد"، ويشير إلى أن القضية المطروحة هي مدى تأثير هذا السلوك العقلاني المحدد بشكل أضيق على النتائج في الجماعات الاجتماعية أو المنظمات.(Zey, 1998) ومن خلال هذا التحديد، يتضح وجود نوعين من العقلانية :

(أ) **عقلانية فردية** :يحتكم فيها الفرد إلى مصالحه الشخصية، ويتفق هذا مع المعنى الاقتصادي للعقلانية، وهو أن يختار الشخص ما يحقق له الدرجة القصوى من أهدافه في ضوء المعلومات المتاحة له.(Basu, 2000)

(ب) **عقلانية جماعية** :يُؤثِر فيها الفرد مصلحة الجماعة التي ينتمي إليها على مصلحته الشخصية، أو بمعنى آخر، يحتكم إلى "العقل الجمعي" للجماعة، ويختار ما ترتضيه الجماعة، حتى وإن تعارض مع مصالحه أو حقوقه أو رغباته الشخصية.

خامسًا: المدخل النظري:

إن جذور مفهوم الاختيار ذات طبيعة فلسفية، تناولتها الأطروحات والمناقشات الفلسفية المتعلقة بقضية الجبر والاختيار لدى الإنسان عند اتخاذه لأفعاله. فالإنسان يعيش في دائرتين: إحداهما تُمارس عليه سيطرة خارجية، والأخرى يمتلك فيها القدرة على السيطرة. ويعتمد اختياره لأفعاله على الموازنة بين متطلبات المجتمع من جهة، واحتياجاته الذاتية من جهة أخرى. وقد تأسس جوهر المذهب العقلاني في الفلسفة، ثم انتقلت هذه الأطروحات والمناقشات تدريجيًا إلى ميدان العلوم الاجتماعية.

يقوم المذهب العقلاني على فكرة أن القرار المتخذ يُعد مقبولًا في ضوء الوقائع والمبررات، كما أن العقلانية تعني تطابق معتقدات الفرد مع الأسباب التي تبرر هذه المعتقدات، أو اتساق أفعاله مع دوافعها. ويتطلب البحث في معقولية القرارات والوقائع والمسببات وجود دليل علمي يُحتكم إليه، مثل تحقيق الفائدة المرجوة (Hans-Ferdinand Angel et al., 2017).

وعلى الجانب الآخر، توجد قيود تحد من حرية الاختيار بين البدائل؛ فلا يمكن الجزم بسبب تغيير شخص ما لغاياته من هدف إلى آخر. ولمواجهة هذه المعضلة، قدم علم الاقتصاد، في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مفهومًا موسعًا للعقلانية، يُعرف السلوك العقلاني (Rational Behavior) بأنه اختيار من بين غايات بديلة (Alternative Ends) وفقًا لمجموعة من التفضيلات والفرص المتاحة. ويفسر هذا النموذج سبب تغيير الأفراد لأهدافهم، حتى مع ثبات تفضيلاتهم، إذ إن تكلفة الفرصة

البديلة لأي هدف تتغير تبعًا لما يحققه من فوائد أو ما يترتب عليه من أضرار (Jon Elster, 1986).

كما أن التقييم الذاتي يلعب دورًا محوريًا في عملية الاختيار العقلاني، من خلال تحديد الأطر التي تُعظم الفائدة وتلك التي تُقلل منها. ووفقًا لهذا المنظور، فإن الاختيار العقلاني يتم عبر قرارات تُتخذ في ضوء البدائل التي تحددها المعايير الاجتماعية، والتي يمكن أن تقوم بدور "تحويل" و"ترجيح" للبدائل بناءً على مستوى القبول الاجتماعي (Wettersten, 2006).

سادسًا: الدراسات السابقة

نعرض في هذا الجزء الدراسات السابقة باعتبارها ركيزة أساسية لوضع مشكلة الدراسة في سياق معرفي تراكمي. ويعتمد هذا العرض على تقسيم الدراسات إلى محورين رئيسيين: الأول :الدراسات النظرية التحليلية التي تركز على تحليل الجوانب التنظيرية والمنهجية لنظرية الاختيار العقلاني، وعلاقتها بمجموعة متنوعة من العلوم الاجتماعية. الثاني : الدراسات التطبيقية التي تناولت استخدام نظرية الاختيار العقلاني في تحليل القضايا والظواهر الاجتماعية المختلفة.

وسيتم عرض كلا المحورين على النحو التالي:

(أ) المحور الأول: الأطر النظرية والمنهجية لنظرية الاختيار العقلاني وعلاقاتها بالعلوم الاجتماعية

١- محمد عبدالكريم الحوراني :(2011) التفاعل الرمزي ونظرية الاختيار العقلاني: المنطلقات المعرفية لنموذج رمزي في الاختيار العقلاني.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المنطلقات المعرفية التي يمكن استثمارها في توليف نموذج اختيار عقلاني رمزي يتجاوز أطروحات نظرية الاختيار العقلاني ذات

الطابع الاقتصادي النفعي، حيث تجعل هذه المنطلقات من نظرية الاختيار العقلاني نظرية ذات طابع سوسيولوجي، من خلال تبنّيها لمقولات النظرية التفاعلية الرمزية بصيغتها الجدلية التي تتناول الفاعلين والبنى معًا .أظهرت الدراسة أن تركيز نظرية الاختيار العقلاني على رمزية الحياة الاجتماعية يجعلها قادرة على تفسير ضروب متنوعة من العقلانية، مثل: العقلانية الشرعية، والعقلانية المنضبطة، والعقلانية الآمنة، وأفعال الإيثار والتضحية، والتسامح والتنازل. كما أن تركيزها على رمزية البنى – القوى، يجعلها نظرية تاريخية جدلية قادرة على تفسير أنواع مختلفة أخرى من العقلانية، مثل: العقلانية الموجّهة، والعقلانية المقيّدة، والعقلانية الزائفة، بالإضافة إلى اقترابها من قضايا الصراع الاجتماعي. (الحوراني، ٢٠١١)

٢- **كاملیا شازرنت Camille Chaserant وآخرون :(2012) انتشار نظرية الاختيار العقلاني في العلوم الاجتماعية: علامة قوة أم ضعف؟**

تناولت هذه الدراسة كيف تحولت نظرية الاختيار العقلاني من كونها مجرد مقاربة تحليلية إلى أن أصبحت بارادايمًا مهيمنًا تجاوز الانقسامات التقليدية في علم الاجتماع. وترى الدراسة أن اختيارات الفاعل العقلاني – المرتبطة بصناعة بيئة القرار – تساهم في تعميق الفهم للبيئة الاجتماعية المرتبطة بالاختيارات. وفي الوقت ذاته، أصبحت صورة "الفاعل العقلاني" بديلاً من خلال دمج بعض النتائج التجريبية المستقاة من الاقتصاد الفردي (homo economicus) مع الدراسات الإمبيريقية التي تتناول موضوعات مثل عدم العدالة .وتضيف الدراسة أن هناك مسارًا ثالثًا تحوّلت فيه هذه النظرية إلى بارادايم يقدم تفسيرات مؤقتة لظواهر اجتماعية معقّدة، لم تكن نظرية الاختيار العقلاني قادرة سابقًا على معالجتها، مثل العنف، خاصة حين ترتبط هذه الظواهر بتخصصات أخرى غير علم الاجتماع (Chaserant, Girard, & Antoine, 2012) .

٣- **كرونبرج Kroneberg وكالتر :(2012) Kalter نظرية الاختيار العقلاني والبحث الإمبيريقي: المساهمات المنهجية والنظرية في أوروبا** ناقشت هذه الدراسة الإسهامات النظرية والمنهجية التي برزت من خلال التطبيقات الإمبيريقية لنظرية الاختيار العقلاني. فمن الناحية المنهجية، تناولت الدراسة كيفية تطبيق النظرية بشكل تجريبي، ومدى قدرتها على تقديم توجيه نظري فعّال للبحوث الاجتماعية .وقد حدّدت الدراسة مواطن القوة والقصور في استراتيجيات استخدام المنهجيات الكمية، مثل الدراسات المسحية أو التجريبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بوصفها تمثل الاتجاهات الإمبيريقية في البحث الاجتماعي .وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين في وجهات النظر حول كيفية توظيف النظرية في البحوث الميدانية، لا سيما مع ظهور نسخ جديدة من النظرية تسمح بالدمج بين الأساليب الكمية والكيفية (Kroneberg, C., & Kalter, F., 2012).

٤- **مايكل أوج :(2013) Michael Ogu نظرية الاختيار العقلاني: الفرضيات، ونقاط القوة، وأبرز نقاط الضعف في تطبيقها خارج السياق الغربي** استعرضت هذه الدراسة أصول نظرية الاختيار العقلاني باعتبارها نظرية أو بارادايم للتحليل، مركّزة على فرضياتها الأساسية والنقد الموجَّه إليها، خاصة عند تطبيقها خارج السياق الغربي. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الكيفي في التحليل من خلال مراجعة الكتب الدراسية، والمقالات البحثية، والدوريات العلمية .وتوصلت الدراسة إلى أن النظرية تنطلق من منظور فردي يُركّز على المصلحة الذاتية كمحرّك أساسي للاختيار العقلاني، متجاهلة أحيانًا السياقات الاجتماعية والثقافية والظروف المحيطة التي تؤثر في صنع القرار. ومن هذا المنطلق، أوصت الدراسة بضرورة أخذ نظريات صنع القرار بعين الاعتبار عند تطبيق مفاهيم نظرية الاختيار العقلاني، وخاصة في البيئات غير الغربية. كما خلصت الدراسة إلى أن المعتقدات والتقييمات الشخصية تؤثر بدرجة كبيرة في

القرارات العقلانية التي يتخذها الأفراد، وأنه من غير الواقعي افتراض أن الأفراد يتبعون دومًا الخطوات النموذجية التي تفترضها النظرية. لذا، فإن العقلانية في هذا السياق تُعد "عقلانية ذاتية(Subjective Rationality) "، حيث يمكن أن يسلك الأفراد سلوكًا عقلانيًا أو غير عقلاني للوصول إلى قراراتهم في مواقف مختلفة(Ogu, M., 2013).

٥- **هيدستروم Hedström ويليكوسكي :(2014) Ylikoski علم الاجتماع التحليلي ونظرية الاختيار العقلاني** تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن العلاقة بين علم الاجتماع التحليلي (Analytical Sociology) ونظرية الاختيار العقلاني لا تزال غير واضحة. فبعض منتقدي علم الاجتماع التحليلي يفترضون أنه مجرد امتداد أو نسخة من نظرية الاختيار العقلاني السوسيولوجي، بينما يتبنى بعض المدافعين عن علم اجتماع الاختيار العقلاني هذا الرأي نفسه. وترى الدراسة أن هذا الالتباس ناجم عن وجود تداخلات واضحة بين الاتجاهين، حيث إن عددًا من مؤسسي علم الاجتماع التحليلي دافعوا في السابق عن مدخل الاختيار العقلاني في العلوم الاجتماعية، ولا تزال الحركة التحليلية تضم باحثين يستخدمون أدوات ومفاهيم نظرية الاختيار العقلاني. كما أن بعض الحجج والأفكار المركزية في علم الاجتماع التحليلي لها جذور ممتدة في تقليد الاختيار العقلاني. تؤكد الدراسة أن علم الاجتماع التحليلي يتميز عن نظرية الاختيار العقلاني، إذ يستند إلى رؤية خاصة حول طبيعة التفسير الاجتماعي المناسب، وهي رؤية تختلف في مبادئها التفسيرية عن المرتبطة بالاختيار العقلاني. وبالتالي، يمكن القول إن علم الاجتماع التحليلي يرتبط تاريخيًا بتقليد الاختيار العقلاني، لكنه يتمايز عنه من حيث الأسس النظرية والمنهجية التي يتبناها(Hedström & Ylikoski, 2014).

٦- **توماس فارارو :(2015) Thomas Fararo نظرية الاختيار العقلاني وعلم الاجتماع الاقتصادي** ترى هذه الدراسة أن تقليد التحليل الاجتماعي يتضمن موضوعين

رئيسيين مترابطين يتعلقان بالاقتصاد. يتمثل أولهما في العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، والتي أدت إلى بروز مبدأ "التجسد(principle of embeddedness) "، أي أن المعاملات الاقتصادية متجذرة داخل بيئة مؤسسية، وأن أدوار الفاعلين الاقتصاديين متشابكة ضمن شبكات اجتماعية. أما الموضوع الثاني، فيتعلق بالعلاقة بين المداخل النظرية لعلمي الاجتماع والاقتصاد، حيث تُعدّ نظرية الاختيار العقلاني نقطة فصل رئيسية بين التخصصين. فبينما ينظر الاقتصاديون إلى السلوك الإنساني بوصفه عقلانياً بطبيعته، يرى المفكرون السوسيولوجيون أن هذا الافتراض محدود ومثالي .غير أن العقود الأخيرة شهدت تراجعاً في هذه الحدود، إذ أصبحت أكثر قابلية للاختراق، حيث غزت كل من النظريتين مجال الأخرى؛ فقد تسللت نظرية الاختيار العقلاني بمنهجها الرسمي إلى النظرية الاجتماعية، وفي المقابل، تبنّى الاقتصاديون أشكال التحليل القائمة على الشبكات الاجتماعية والمؤسساتية(Fararo, 2015).

٧- **البرتو مارتينيلي :(2015) Alberto Martinelli *الاختيار العقلاني وعلم الاجتماع*** ناقشت هذه الدراسة نظرية الاختيار العقلاني باعتبارها بارادايم رئيسيًا في العلوم الاجتماعية المعاصرة بشكل عام، مع الإشارة بشكل خاص إلى جهود كولمان الطموحة في تأسيس النظرية الاجتماعية ومعالجة سملسر .(Smelser) تتناول الدراسة التعارض بين النظرية الاجتماعية والنفعية العقلانية rational) utilitarianism) من خلال عرض المفاهيم الرئيسية للاختيار العقلاني والنقد الاجتماعي لها، مع تسليط الضوء على إسهامات كل من كولمان، وهومانس (Homans)، وبودان (Boudon) الذين تبنّوا نهج الاختيار العقلاني. كما تتضمن الدراسة تقييمًا نقديًا لنظرية كولمان، بالإضافة إلى محاولات سملسر لتطوير النظرية. وتختتم الدراسة ببعض الأفكار حول تعدد النماذج وصعوبات بناء نظرية عامة في

علم الاجتماع، مع التأكيد على تفضيل "إصدار مجموعة أدوات" من الاختيار العقلاني بدلاً من تبني منظور النظرية العامة(Martinelli, 2015) .

٨- **شولتز :(Scholtz, 2015)*نظرية الاختيار العقلاني في علم الاجتماع المقارن***

تعتبر الدراسة أن نظرية الاختيار العقلاني، وفقًا لمدارس الفكر في البحث المقارن، هي الأكثر منهجية وإثارة للجدل. حيث توفر بنية نظرية داخلية واضحة، ويحتوي افتراض العقلانية على جانب إرشادي غير مشكوك فيه، على الرغم من أن محددات الاختيار (خصوصًا التفضيلات) تفتقر إلى حل مقبول عالميًا. تتعامل النظرية مع جانب الاختيار في فهم الظواهر الاجتماعية كنتيجة للإجراءات الفردية التي يتم النظر إليها في ضوء البدائل المحتملة .يُعد هذا الرأي عاملًا موحدًا للعلماء في تقليد الاختيار العقلاني، ومن ثم يؤدي إلى ظهور مخطط يلتقي فيه النظريات الكبرى والصغرى، مما يسهم في علم الاجتماع المقارن. كما يسمح بتجميع نظرية الاختيار العقلاني القائمة على البحث المقارن للمؤسسات الصغرى مع نظرية رأس المال الاجتماعي المتصلة بالتدرج الاجتماعي (*social stratification*) والحراك الاجتماعي (*mobility*).تتضمن هذه المجالات المتعددة مثل الدراسات التربوية، والهجرة، والدراسات الأسرية، وعلم الجريمة، وعلم اجتماع سوق العمل (*labor market sociology*)، وهي مجالات متنوعة توظف فيها نظرية الاختيار العقلاني للمقارنة على نطاق واسع(Scholtz, 2015) .

٩- **بيرنز (Burns) وإيوا :(Ewa, 2016) نظرية الاختيار العقلاني: نحو سياق نفسي واجتماعي ومادي لسلوك اختيار الإنسان،** هدفت الدراسة إلى تقديم نظرة عامة حول مقاربة الاختيار العقلاني من خلال الانتقادات الرئيسية الموجهة للنظرية المتعلقة بالمفاهيم والتطبيقات الإمبريقية لها. تم ذلك من خلال مراجعة انتقائية موجزة للتركيبات والتطبيقات النظرية للاختيار العقلاني، وكذلك مراجعة الأدبيات النقدية المتنوعة في

العلوم الاجتماعية، حيث تم انتقاد الاختيار الانتقائي بشكل منهجي. طرحت الدراسة الانتقادات الرئيسية للنظرية، التي تتمثل في: (١) إن الفرد الاجتماعي أو صانع القرار الفردي منفصل عن المجتمع. (٢) الافتراضات المعرفية والنفسية غير واقعية. (٣) افتقار الذات (أو الفاعلية) إلى القدرات الابتكارية والإبداعية. (٤) عدم وجود البعد الأخلاقي، مما يشير إلى عدم أخلاقية الفاعل.(amoral agent) خلصت الدراسة إلى أن البشر يتخذون قرارات غير متناسقة، وأحيانًا غبية، بسبب القيود المعرفية أو التقديرية، أو الحسابات الخاطئة، أو مجرد الدوافع العاطفية. غالبًا ما يعتمدون على قواعد مضللة تتمثل في الإبهام، ويقفونز إلى استنتاجات وإجراءات غير مناسبة. علاوة على ذلك، فإن قراراتهم تتأثر بشدة بكيفية تقديم الخيارات لهم، وأحيانًا بمعلومات خاطئة أو غير ذات صلة بالموضوع، مما يؤدي إلى اختيارات غير منطقية أو غير واقعية . (Burns & Roszkowska, 2016)

١٠- **ماري زي :(Mary Zey, 2022)** ***نقد تفسيرات نظرية الاختيار العقلاني للعلاقات الاجتماعية*** تنطلق فرضيات نظرية الاختيار العقلاني من مسلمات مفادها أن القوة نفسها هي نتيجة الحسابات والمعاملات الاقتصادية. في المقابل، تعتبر القوى غير المتكافئة شرطًا بنيويًا يؤدي إلى فوائد غير متكافئة في التفاعل، أي أنه كلما زادت قوة الشخص على الآخر، زادت الفجوة بين منافعه ومزايا الآخر. وفي المقابل، تشدد النظرية على كيفية استفادة الأشخاص من بعضهم البعض في التفاعلات المرتكزة على اختلاف القوة. هل عدم تكافؤ القوى هو نتيجة التوزيع غير المتكافئ للموارد الناتج عن استغلال البعض من قبل الآخرين بسبب العلاقات الأبوية التي تم تناقلها عبر التاريخ، أم أنه نتيجة التوزيع غير المتكافئ للسلطة داخل المنظمات؟ خلصت الدراسة إلى أن نظرية الاختيار العقلاني تُعد من النظريات المعيارية (normative theory)، حيث تخبرنا بما يجب أن نفعله لتحقيق أهدافنا، في الوقت

الذي لا تخبرنا بما يجب أن تكون أهدافنا. تتميز هذه النظرية بـ "العقلانية الأدائية " (instrumental rationality)لأنها تقلل من الأخلاقيات التي قد يأخذها الشخص العقلاني في اعتباره. إذا تمسكنا جميعًا بشرط العقلانية الشكلية بهدف "تعظيم رفاهية الإنسان"، فإن النظرية تتسم بالنفعيةutilitarianism (Zey, 2022) .

المحور الثاني: الأطر التطبيقية لنظرية الاختيار العقلاني:

١- **أيمي واكس :(Amy L. Wax, 2010) اختلاف هيكل الأسرة والسلوك "العقلاني": تراجع الزواج كاضطراب في الاختيار**. بدأت الدراسة من خلال فرضية أن بنية الأسرة السلوكية والعقلانية قد اختلفت خلال الخمسين عامًا الماضية نتيجة لاختلاف العرق والطبقة الاجتماعية، مما أثر على اختيارات تراجع الزواج على المستوى المحلي والعالمي. هدفت الدراسة إلى الوصول إلى متوسط التباينات وفقًا للعرق والطبقة الاجتماعية للتعرف على أساليب صنع القرار المحلية والعالمية المتصلة بالعوامل الديموغرافية المؤثرة في الزواج .خلصت الدراسة إلى أن اختلاف المعايير الأخلاقية والسلوكية أدى إلى العزوف عن الزواج، الناتج عن زوال الأعراف الإرشادية القوية، ورفع القيود الجنسية نتيجة للثورة الجنسية(sexual revolution) ، وغياب الدور المؤسسي، وظهور الفردية المخصصة (hoc individualism) والارتجال الأخلاقي .(moral improvisation) وقد أدى ذلك إلى تطوير أساليب صنع قرار متناقضة في العلاقات الحميمة على المستويين المحلي والعالمي(Wax, 2010).

٢- **كوسيدا :(Quesada et al., 2014) شكوى الضرائب: الاختيار العقلاني والتأثير الاجتماعي: النموذج المبني على الفاعل.** تعد دراسة السلوك الضريبي من الدراسات التي بدأت تستحوذ على الاهتمام في العلوم الاجتماعية والسلوكية. وعلى هذا الأساس، تم استخدام نموذج الاختيار العقلاني لوصف هذا السلوك. ونظرًا لتداخل

هذه الظاهرة، تم الاعتماد على النماذج المبنية على الفاعل (agent-based models)، التي قدمها لأول مرة كل من ليجي ميتون (Luigi Mittone) وبيلو باتلي (Paolo Patelli) عام ٢٠٠٠، والذي يسمح بدمج الاختيار العقلاني مع تأثير الآليات الاجتماعية بهدف الوصول إلى أنماط سلوكية ضريبية. لذا، قامت هذه الدراسة بإجراء تجربة تخيلية (virtual experiment) لاختبار النماذج المبنية على الفاعل وللاختبار امتزاج الاختيار العقلاني مع تلك النماذج. شملت العينة ١٠٠٠ شخص من خلال تقديم أربع سيناريوهات سلوكية. وتوصلت الدراسة إلى صلاحية النماذج المبنية على الفاعل وتطابقها مع نظرية الاختيار العقلاني(Quesada et al., 2014).

٣- **بوتشر (Bouchet) وشمتز :(2014) (Schmitz)** ***بنية اختيار الشريك الرقمي: منظور بورديو***. تنطلق هذه الدراسة من فرضية تأسيس نظرية لاختيار الشريك قائمة على مقاربة بورديو، مع التأكيد على الخط الإمبريقي لهذه الفرضية التي اتخذها الباحثان كإطار نظري للدراسة من خلال الدراسة الميدانية المطبقة في ألمانيا. وعلى الرغم من الانتقاد الراديكالي لنظرية الاختيار العقلاني، وبالرغم من أن الدراسة انطلقت من قوى السوق، إلا أنها رفضت الأفكار المتصلة بها والمتعلقة باختيار شريك الحياة من قبل منصات الإنترنت كبديل للقاءات التقليدية، حيث ترى أنها تروج لأفكار السوق وصبغ العلاقات الاجتماعية بمنطق البيع والشراء. ومن الناحية التنظيرية، رأت الدراسة ضرورة البحث في آليات التعارض المتصلة بكل من الفاعل العقلاني (rational actor) والبنية(structure) ، انطلاقًا من فكرة الامتزاج بين الفاعلين أنفسهم(Bouchet-Valat & Schmitz, 2017) .

٤- **مينج :(2016) (Ming) حل التناقضات الاجتماعية وتحقيق الحوكمة المجتمعية من خلال نظام العدالة في المرحلة الحالية – باستخدام الإطار التحليلي لنظرية الاختيار**

العقلاني، شهد المجتمع الصيني تغيرات في البنية الاجتماعية مع التحول الاقتصادي أدت إلى حدوث تناقضات أساسية، تمثلت في تأرجح بنية العدالة بين العرف وسيادة القانون. لذا قامت هذه الدراسة على فرضية أن العدالة عامل جوهري في الربط الفعال بين الحكم الاجتماعي (social governance) (الاعتماد على العادات والتقاليد في الحكم) وحكم القانون. ويعد تحقيق الحكم الاجتماعي الجيد من خلال العدالة علامة أساسية لمجتمع حكم القانون. وقد تم استخدام نظرية الاختيار العقلاني كإطار لدراسة الحالات الفردية واختياراتها، حيث يتم النظر إلى نظريات الحكم التشاركي (participatory governance)، والحكم الفردي(self-governance) ، والحكم الجمعي (polycentric governance) بوصفها مقاربات تفسيرية للتناقضات الاجتماعية الشديدة والحد من الصراعات الاجتماعية، بوصفها تشكل دعمًا نظريًا لإصلاح النظام القضائي، من خلال إنشاء آلية لحل النزاعات تتوافق مع مفهوم الحكم المجتمعي والمبادئ القضائية(Ming, 2016).

٥- **فيصل عبد الله العتيبي :(2017) برامج التوطين بالقطاع الخاص في دول مجلس التعاون: مراجعة نقدية من منظور الاختيار العقلاني: حالة المملكة العربية السعودية.** تقدم هذه الدراسة نقدًا لعدد من البرامج والتشريعات التي طرحتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية لحث أصحاب الأعمال على تخفيف حدة مشكلة البطالة وفقًا لمنظور الاختيار العقلاني. وبذلك تسعى إلى تحليل ما إذا كان إقبال أصحاب الأعمال على اختيار الانخراط في برامج الدولة وتشريعاتها نحو تشجيع التوطين اختيارًا عقلانيًا يتوافق مع منفعتهم، أم أنها استجابة وقتية تتغير بمجرد انخفاض حدة وتيرة الرقابة الحكومية لدعم مسألة التوطين. وذلك من خلال مراجعة الباحث عينة مختارة من أبرز تلك التشريعات والبرامج الموجهة والمعروضة على القطاع الخاص؛ والهدف هو فحص مدى تأثيرها في مسألة التوطين على المدى

البعيد من جهة، ومدى توافقها مع الاختيار العقلاني لأصحاب الأعمال السعوديين من جهة أخرى. (العتيبي، ٢٠١٧)

٦- **ديفاني :(Devaney, 2018) مشكلة البدايات: تقييم الاختيار العقلاني في الخدمة الاجتماعية للطفل والأسرة** .ناقشت الدراسة زيادة الطلب على خدمات الرعاية الاجتماعية للأطفال، في ظل تقليص الإنفاق نتيجة للركود الاقتصادي عند وصول الحكومة الائتلافية إلى السلطة في بريطانيا في مايو ٢٠١٠. وفقًا لهذا السياق، تم تصنيف الرعاية الاجتماعية للأطفال إلى خمس مراحل. تم تصنيف المراحل الثلاث الأولى منها على أنها خدمات أولية عاجلة تستوجب المساعدة الفورية، بينما تم تصنيف المرحلتين التاليتين على أنهما تتعلقان بحماية الأطفال الذين يمكن التعامل معهم من خلال العمل التطوعي، الذي يطلق عليه خدمات الرعاية الاجتماعية للأطفال. بعد الفصل العقلاني، رجحت الدراسة أن المراحل الثلاث الأولى يجب أن تحظى بالاهتمام من قبل المؤسسات الحكومية، بينما يمكن للجمعيات التطوعية التعامل مع المرحلتين التاليتين المتعلقتين بحماية الأطفال(Devaney, 2018) .

٧- **تاتيانا تشيركينا :(Tatyana Chirkina, 2018)** ***استعراض المقاربات النظرية لدراسة العلاقة بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطلاب والاختيار التعليمي.***

تناولت هذه الدراسة التغيرات التي حدثت في المسار التعليمي الروسي، وذلك فيما يتصل بدراسة العلاقة بين اختيار المسار التعليمي وتأثير الأسرة على هذا الاختيار، من خلال التركيز على دراسة النظريات الكبرى (Macro) والصغرى(Micro) ، لشرح أسباب عدم المساواة على مستوى الدولة والفرد على التوالي. حيث تصف النظريات الكبرى الظروف التي يستمر فيها عدم المساواة على الرغم من زيادة فرص الحصول على التعليم، وتخبرنا بكيفية التغلب على هذا التفاوت. يتم استخدام هذه النظريات لمقارنة مجموعات الطلاب وتحديد التغييرات في إمكانية الوصول إلى

مستوى معين من التعليم. أما النظريات الصغرى، فتدرس التحولات التعليمية على المستوى الفردي، وتنظر في أسباب اختيار المسار التعليمي من حيث الفرص والتفضيلات والقيود التي يواجهها الطلاب .وتوصلت الدراسة إلى أن استعراض الدراسات التجريبية والنظرية سيكون مفيدًا للبحوث المستقبلية في هذا المجال، لعمل تنبؤات وتحديد نموذج صالح للعلاقة بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطلاب والاختيار التعليمي في روسيا(Chirkina, Tatyana, 2018) .

٨- محمد نعيمي :(2020) محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. اختبرت هذه الدراسة القيمة التفسيرية لنظرية الاختيار العقلاني من خلال تطبيقها على سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، عبر مقاربتها للفضاء الاحتجاجي المغربي. وقد تناولت الدراسة كيف انتقلت دراسة الحركات الاجتماعية من علم النفس الاجتماعي إلى نظرية الاختيار العقلاني، من خلال التأكيد على افتراض أن الأفراد يقررون المشاركة أو عدمها في أي حركة اجتماعية بناءً على حساب الربح والخسارة الناتج عن هذه المشاركة .تبين الدراسة، من خلال تناول حركات الخريجين العاطلين عن العمل في المغرب، أنه على الرغم من تفسير النظرية لبعض الحركات الاجتماعية على أنها تعكس مصالح اقتصادية فئوية، فإنها قاصرة منهجيًا وأبستمولوجيًا (معرفيًا) أمام حركات ذات تحفيزات رمزية، مثل متعة النضال وتأكيد الذات، ورهاناتها التي تشمل قيمًا لا مادية، مثل الحرية والكرامة، كما هو الحال في حركة ٢٠ فبراير وحراك الريف. وفي المقابل، اقترحت الدراسة توسيع دائرة هذه النظرية لتشمل المجال الإدراكي عبر "عقلانية أكسيولوجية" (قيمية) Axiological Rationality، تأخذ في الحسبان أهمية القيم. (نعيمي، ٢٠٢٠).

التعليق على الدراسات السابقة:

بالنظر إجمالًا إلى الدراسات التحليلية التي تم عرضها في المحور الأول، يتبين أنها اتخذت ثلاثة مناحٍ:

أولها المنحى النقدي، الذي يفند مقولات نظرية الاختيار العقلاني بتطوراتها بهدف تقييم كفاءتها التفسيرية بشكل عام، كما هو الحال في دراسة كامليا شازرنت وآخرون (٢٠١٢)، أو تخصيص هذا التقييم النقدي للنظرية على مجال محدد، كالعلاقات الاجتماعية، حيث يظهر ذلك في دراسة (ماري زي، ٢٠٢٢)، أو تقييم كفاءتها في البحوث الإمبريقية الأوروبية (كرونبرج، ٢٠١٢) في مقابل دراسة تحلل مدى كفاءتها النظرية في تطبيقها خارج السياق الأوروبي وربطها بنظرية صنع القرار، كما هو في دراسة (مايكل أوغ، ٢٠١٣).

ثانيها المنحى التطويري، حيث يحاول أن يزاوج بين مقولات الاختيار العقلاني وغيرها من النماذج النظرية لتحسين كفاءتها التنظيرية في تفسير السلوك الإنساني. ويجسد هذا المنحى دراسة (الحوراني، ٢٠١١)، حيث زاوج بين الاختيار العقلاني والتفاعلية الرمزية لتوسيع إمكانيات النظرية لتفسير أنواع متنوعة من العقلانية، وكذلك دراسة بيرنز (٢٠١٦) التي حاول من خلالها أن يكشف عن الأبعاد النفسية والمادية والاجتماعية التي تؤثر في سلوك الاختيار وتخرجه عن سياق العقلانية.

أما المنحى الثالث فقد حاول كشف إمكانيات نظرية الاختيار العقلاني في سياق ربطها بتخصصات معرفية محددة، مثل علم الاجتماع عمومًا (البرتو مارتينيلي، ٢٠١٥)، وعلم الاجتماع التحليلي (هيدستروم ويليكوسكي، ٢٠١٤)، وعلم الاجتماع الاقتصادي (توماس فارارو، ٢٠١٥)، وعلم الاجتماع المقارن (شولتز، ٢٠١٥).

وإذا ما انتقلنا لتحليل الدراسات السابقة ذات الطابع الميداني، نلحظ تميزها بنوعين من التنوع: **التنوع الإقليمي** في التطبيق، حيث شملت الدراسات الميدانية عددًا من الدول المختلفة مثل ألمانيا وبريطانيا والصين وروسيا والمغرب والسعودية. أما **النوع الثاني** من التنوع فيظهر في تنوع تطبيق النظرية على نطاق واسع من الظواهر الاجتماعية. بعض هذه الظواهر ذات طابع اجتماعي، مثل استخدام النظرية في دراسة الإقدام على الزواج أو العزوف عنه في ظل التنوعات الديموغرافية والعرقية الواسعة، كما في دراسة (واكس، ٢٠١٠)، ومدى الإقبال على اختيار الشريك عبر الوسائط الرقمية، كما هو في دراسة (بوتشه وشمتتز، ٢٠١٤). وبعض تلك الدراسات ذات طابع اقتصادي، كما هو الحال عند تحليل السلوك الضريبي للأفراد في دراسة (فرانسكوا، ٢٠١٤)، أو مدى استجابة أصحاب الأعمال في القطاع الخاص لسياسات التوطين التي تنتهجها المملكة العربية السعودية ومدى كفاءتها في تحقيق مصالح أصحاب الأعمال، كما في دراسة (العتيبي، ٢٠١٧). وفي ذات السياق، تطبيق النظرية على اختيارات التعليم للطلاب توافقًا مع ظروفهم الاقتصادية (تشيركينا، ٢٠١٨)، وكذلك تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية المقدمة للطفل والأسرة في ظل الركود الاقتصادي في المملكة المتحدة، والذي دفع بها لإفساح المجال للمجتمع المدني لمشاركتها هذه المهمة، وهذا ما عكسته دراسة (ديفاني، ٢٠١٨).

أما الدراسات التي طبقت النظرية على ظواهر اجتماعية ذات طابع سياسي، فيظهر هنا دراستان. أحدهما كشفت عن إشكالية الاختيار السياسي بين تغليب الحكم الاجتماعي القائم على الأعراف والتقاليد والحكم القائم على القانون (مينج، ٢٠١٦)، أما الدراسة الأخرى فتناولت نظرية الاختيار العقلاني من منظور نقدي تطوري عند تطبيقها على الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في المجتمع المغربي (نعيمي، ٢٠٢٠)، حيث خلصت

الدراسة إلى ضرورة إضافة البعد القيمي للنظرية عند تحليل سلوك الأفراد في المشاركة أو عدم المشاركة في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.

وبناءً على ما سبق، نتبين أن الدراسة الراهنة تحاول أن تجمع بين الدراسة التحليلية والميدانية لنظرية الاختيار العقلاني. فهي من ناحية تقترب من المنحى النقدي لعرض وتحليل نظرية الاختيار العقلاني، كونها أحد النظريات المحدودة الاستخدام على مستوى الدراسات السوسيولوجية العربية، ومن ناحية أخرى، تعمل على اختبارها ميدانيًا من خلال تحليل مواقف الحياة اليومية لعينة من الأفراد.

سابعًا: منهجية الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الكيفية التي تسعى إلى توصيف الظاهرة محل الدراسة من خلال تحليل آليات الاختيار العقلاني التي يتبعها الأفراد في إطار منهجية النظرية الموثقة .(Grounded Theory) أما فيما يخص المنهج المستخدم للدراسة، فإن النظرية الموثقة ترى أن تحليل الموقف يُعتبر آلية منهجية للتحليل في الدراسات الكيفية، والتي تنأى بنفسها عن كونها تنتمي إلى دراسة الحالة بصفتها منهجية كيفية، وكذلك منهج المسح بصفته منهجية كمية.

أ- أداة تحليل الموقف(Situation Analysis)

تعتمد هذه الدراسة على أداة تحليل الموقف التي تُعتبر امتدادًا للنظرية الموثقة التي قدمها كل من برني جلسر (Barney Glaser) وانسلم شتراوس (Anselm Strauss)عام ١٩٦٧، والتي اختُبرت عمليًا من قبل العديد من الباحثين، خاصة كاتي تشرميز (Kathy Charmaz) من خلال سلسلة البحوث التي أجرتها في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٤. وتعود أصولها في علم الاجتماع إلى كل من شتراوس وكوربن (١٩٩٧). وبعد مرور عشرين عامًا من ظهور مفهوم النظرية الموثقة، قام أديل كلارك

- (Adele Clarke)الذي درس مع انسلم شتراوس – بإنشاء أداة تحليل الموقف باعتبارها امتدادًا لنماذج تحليل النظرية الموثقة، لتنضم إلى مصفوفة الاهتمامات ما بعد البنيوية. وباعتبار الحزمة التنظيرية والمنهجية الموثقة دمجًا لكل من التفاعلية الرمزية والفلسفة البرجماتية، كانت النظرية الموثقة ذات اهتمام مسبق بتشكيل البنية الاجتماعية (Social Constructionism) (Clarke, Friese, & Washburn, 2015).

كما تعود جذور هذه الأداة المنهجية إلى مدرسة شيكاغو المنبثقة من الدراسات الاجتماعية. وتفترض هذه الأداة أن هناك فاعلين جمعيين متعددين (يطلق عليهم العوالم الاجتماعية) متواجدين في كل مفاوضات وصراع، حيث يقوم الفاعلون بسرد وتصوير وتأريخ المواقف الاجتماعية التي يقابلونها (Clarke, 2017) وفقًا للحالات التي يصادفونها، ومن ثم يعيدون رصد المجتمع بطريقة المعايشة والخبرة الاجتماعية ليكونوا لنا عوالم موازية للعوالم الأصلية وفقًا للمواقف التي عايشوها.

ثمة ثلاث مراحل رئيسية لتحليل الموقف يُطلق عليها الخرائط الموقفية (Situational Maps)، وهي:(Clarke, 2005)

١. الخرائط الموقفية :(Situational Maps) وهي بمثابة استراتيجيات لتعيين العناصر في الموقف ودراسة العلاقات بينها. حيث لا تنطلق دراسة الموقف على مواقف فريدة بعينها، ولكن تحدد مناطق العلاقات بين مواقف متشابهة. في هذه المرحلة، يتم تحديد المواقف المتشابهة واستبعاد المواقف المتنافرة.

٢. العالم الاجتماعي / خرائط النطاقات :(Arenas Maps) وهو وصف للمواقف أو العلاقات أو الأفعال، ويتم في هذه المرحلة إيجاد التقارب من خلال وصف دقيق للمواقف المتشابهة ومقارنتها بالواقع الاجتماعي الفعلي.

٣. الخرائط الموضعية :(Positional Maps) وهي الاستراتيجيات المبسطة لتحديد المواقف ككل. وفي هذه المرحلة، يتم تحديد الاستراتيجيات التي يمكن أن تُستخدم في مواقف مشابهة في المستقبل.

تم جمع البيانات من خلال صحيفة تسجيل الموقف، والتي تحتوي على سؤال واحد مفاده: "أذكر موقفًا تعرضت له شعرت فيه أنك مضطر أن تتنازل عما تريد أو تقبل ما يختاره أو يقرره الآخرون لك برغم عدم رضاك عنه من أجل الآخرين أو خوفًا من المجتمع." كما شملت الصحيفة جدولًا تحليليًا ليكتب المبحوث خصائصه الاجتماعية وخصائص الطرف الآخر في الموقف، وهي (النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، الدين، مكان وقوع الموقف، توقيت حدوث الموقف).

ب- عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عينة عرضية، وذلك على افتراض أن كل شخص أو أي شخص معرض لذلك النوع من الاختيارات التي يتنازل فيها عن اختياراته لصالح الآخرين. حيث تم توزيع صحيفة تسجيل الموقف على تجمعات لزملاء العمل، الطلاب، الموظفين داخل جامعة جنوب الوادي، والأصدقاء أو الأقارب. كما قامت الباحثة بتسجيل بعض المواقف في صحيفة تسجيل الموقف التي سردها أصحابها شفهيًا. تم جمع وتسجيل المواقف على فترات زمنية متقطعة ما بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢، وإن كانت الغالبية العظمى من المواقف قد وقعت بالفعل في فترات زمنية سابقة قد تمتد لعشرين عامًا في بعض الحالات.

بلغ إجمالي عدد المواقف التي تم تسجيلها ١٦١ موقفًا. بعد عملية المراجعة، تم استبعاد ٤٨ موقفًا لأسباب متعددة مثل عدم وضوح الخط، أو عدم استيفاء بيانات المبحوث، أو عدم تناسب الإجابة مع السؤال المطروح على المبحوثين، أو تكرار مواقف

شديدة التشابه... إلخ. وبناءً عليه، وصل إجمالي المواقف التي خضعت للتحليل بعد استبعاد المواقف إلى ١١٣ موقفًا، بنسبة ٦٣.٧٪ للإناث (٧٢ حالة) و٣٦.٢٪ للذكور (٤١ حالة).

ثامناً: نتائج الدراسة:

تنقسم نتائج الدراسة إلى مبحثين: يتناول الأول الإشكاليات النظرية والمنهجية التي ارتبطت بنظرية الاختيار العقلاني، بينما يتناول الثاني التحليل الإمبريقي لمواقف الاختيار لدى عينة الدراسة في ضوء مقولات هذه النظرية.

المبحث الأول: الإشكاليات النظرية والمنهجية للاختيار العقلاني.

نتناول في هذا المبحث ثلاث قضايا محورية: الأصول الإبستمولوجية للنظرية، ومفاهيم وفرضيات نظرية الاختيار العقلاني، والإشكالية المنهجية المرتبطة بنظرية الاختيار العقلاني، وهي على النحو التالي:

(أ) المحور الأول: الأصول الابستمولوجية لنظرية الاختيار العقلاني

ثمة ثلاثة أصول أبستمولوجية تنطلق منها نظرية الاختيار العقلاني/ الأولي تنتمي إلى علمي الاقتصاد والسياسة، والثانية تنتمي إلى علم الجريمة، والثالثة تنتمي إلى علم الاجتماع، فضلا عن الطبيعة النفسية للاختيار، لذا هناك تنوع في بناء نظرية الاختيار العقلاني وفقا لطبيعة التخصص، وهناك تشارك في تحليلها للسلوك الإنساني، نعرض للاختلاف والاتفاق فيما بينها بطرح الأصول الابستمولوجية للنظرية في الفروع المعرفية الثلاث. ومن ثم فإن الوضع الأبستمولوجي يؤثر في عملية بناء النظرية التي يتم تتناولها عقب طرح الأصول الابستمولوجية للنظرية. ووفقا إلى جولدثورب Goldthorpe (٢٠٠٧) ينتمي مدخل الاختيار العقلاني لعائلة النظريات التي تفحص

الظاهرة الاجتماعية كمحصلة للأفعال الفردية التي تؤسس على أنها عقلية (Wittek, Snijders, & Nee, 2013).

(١) الاختيار العقلاني ومرجعية علم الاقتصاد.

غالى الاقتصاديون في السبق، فأرجعوا أصول النظرية إلى آدم سميث من خلال تأكيده على الفردية النفعية *Utilitarian individualism* التي ترتبط في مفاهيمها مع نظرية الاختيار العقلاني من خلال مقالته *ثروة الأمم* (Hak, 1998)؛ حيث يتسم الاقتصاد بالفردية التي تحقق الفائدة. كما ارتبطت النظرية أيضًا بنظريات اقتصادية أخرى مثل نظرية المباريات *Games theory* ومذهب المنفعة *Utilitarianism* (Ritzer, 2012).

بيد أن الطرح الحديث في المدخل الاقتصادي يعود إلى وليام ريكر *William Riker* في حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ثم أنتوني دونز *Anthony Downs* عام ١٩٥٧ في بحثه *النظرية الاقتصادية للديمقراطية* التي حلل فيها منافسة الأحزاب السياسية وفقًا لتعظيم التصويت العقلاني .(Eriksson, 2011) وهناك من يرجعها إلى *Kenneth Arrow* من خلال كتابه *الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية* عام ١٩٥١.(Lichbach, 2009)

تعددت آراء المنظرين حول الخلفية الإبستمولوجية لنظرية الاختيار العقلاني، فيرى بعض المنظرين أنها ترتبط بنظرية الفوائد المتوقعة *expected utility theory* حيث يرون أن نظرية الاختيار العقلاني تركز على خيارات السلوك التي يتخذها الناس بعد وزن المخاطر والفوائد للأفعال المختلفة. لذا انبثقت نظرية الاختيار العقلاني من نظرية الفائدة المتوقعة في الاقتصاد التي تؤكد على تعظيم الأرباح مع تقليل الخسائر (De Jonge, 2011).

من ثم، ترتبط نظرية الاختيار العقلاني من وجهة النظر الاقتصادية بنظريات الفائدة، والمباريات، والمنفعة المتوقعة التي تشير جميعها إلى وجود بدائل للاختيار مقابل فوائد ومنافع للفرد الذي يختار البديل الذي يقدم له أكبر قدر من النفع. وتبرز هذه النظريات فكرة الفردية كأساس للاختيار.

وفقا لهذا السياق، انبثقت نظرية الاختيار العقلاني من خلال نظرية الاقتصاد الصغرى *micro-economic Theory* الذي يُطلق عليه المدخل الاقتصادي. بيد أن النظريات الاقتصادية الحديثة – فيما يتصل بفرع الاقتصاديات الكبرى *macroeconomics* المعروف بالتوقعات العقلانية – بدأت توحد بين النظريات الصغرى والكبرى من خلال سلوك الاختيار العقلاني. وفقًا لهذا النهج، بدأ الاهتمام بالاختيار العقلاني لتفسير السلوك المؤسسي، ومن هنا شرعت نظرية الاختيار العقلاني في الانتقال من المجال الفردي إلى المجال الجمعي(Choudhury, 2013) ، الذي يشار إليه بشكل تفصيلي في منهجية نظرية الاختيار العقلاني.

(٢) الاختيار العقلاني ومرجعية علم الجريمة

يرى علم الإجرام *Criminology* أن ظهور أفكار الاختيار العقلاني لأول مرة في علم الإجرام جاء في أواخر القرن الثامن عشر عند سيزار بيكاريا *Cesare Beccaria* وبالتحديد عام ١٧٦٤ من خلال كتابه *الجريمة والعقاب* (Hoffmann, 2011)، حيث رأى بيكاريا أن الأفراد يتمتعون بالإرادة الحرة في اختيار ارتكاب الأعمال الإجرامية واتخاذ قرارات بشأنها. فإن ارتكاب الجريمة يستند إلى تقييم عقلاني لمخاطر وفوائد الفعل. كما رأى أن الناس يريدون تجربة المتعة وتجنب الألم، ويمكن أن تجلب الأعمال الإجرامية المتعة بمختلف أنواعها، كما أن العقاب يمكن أن يجلب الألم. لذا أكد بيكاريا على أنه عندما تكون مخاطر الجريمة تفوق الفوائد، يجب أن يكون العقاب مؤكدًا

وسريعًا. وقد كان لأفكاره أثرًا في ظهور نظرية الردع كإستراتيجية لضبط الجريمة (Robbers, 2007).

في الوقت الذي يرى البعض أن نظرية الاختيار العقلاني مرتبطة بنظرية الردع *Deterrence theory*، وعادة ما تصنف على أنها فرع من نظرية الردع، والفرق الرئيسي بين الاثنين هو أن نظرية الردع تقوم على الأحداث *Events*، بينما الاختيار العقلاني قائم على الاقتصاد .(Robbers, 2007) ويمكن تعريف مفهوم الردع بأنه استخدام التهديدات من طرف واحد لإقناع الطرف الآخر بالامتناع عن بعض الإجراءات بسبب التكاليف والخسائر التي سيتكبدها.(Huth, 1999)

وعلى الجانب الآخر، طورت نظرية الاختيار العقلاني نظرية النشاط الروتيني *routine activity theory* التي أنشأها كل من لورانس كوهين *Lawrence Cohen* وماركوس فيلسون *Marcus Felson* عام ١٩٧٩ والتي ترى أن الجريمة تتكون من ثلاثة عناصر لحدوثها: مرتكب الجريمة ونواياه الإجرامية، والقدرة على التصرف، وغياب المانع لحدوث هذه الجريمة. ويجب أن تلتقي هذه العناصر الثلاثة في الزمان والمكان لكي تحدث الجريمة .(Miró, 2014) وتقوم نظرية النشاط الروتيني على افتراض أن الجريمة يمكن أن يرتكبها أي شخص لديه الفرصة. وتنص النظرية أيضًا على أن الضحايا يعطون خيارات بشأن ما إذا كانوا ضحايا أساسًا بسبب عدم وضع أنفسهم في حالات يمكن فيها ارتكاب جريمة ضدهم. وتنتمي هذه النظرية إلى النظريات الكبرى، مثلها مثل نظرية الاختيار العقلاني من وجهة نظر علم الإجرام.

(٣) الاختيار العقلاني والمرجعية السوسيولوجية

بيد أن الأصول الحقيقية لنظرية الاختيار العقلاني في علم الاجتماع تعود إلى عالم الاجتماع جورج .سي هومانز George C. Homans(الذي يعود له الفضل في تأسيس علم النفس السلوكي ونظرية التبادل). بدأ هومانز مقالته في عام ١٩٦١ التي

أعاد تنقيحها عام ١٩٧٤ بقوله: "إن التفاعلات البشرية للجنس البشري تؤثر في المشاركين، وهذه التفاعلات تحدث تأثيرات المتعة أو تأثيرات عدم المتعة (Homans, 1961/1974). " فإذا ما أثر (أ) في (ب)، وساعد (ب) الآخر (أ)، لذا فإن (أ) هو القائد و(ب) هو التابع. ولكن طبيعة القيادة (أ) سوف تعتمد على مدى رضا (ب) أو عدم رضاه. ومع ذلك، فإن هذا الإطار من المقترحات البسيطة يغطي مجالًا من النظرية الاجتماعية المعقدة والمتنازع عليها بشدة.(Treviño & Tilly, 2015)

وكان مؤلف السلطة والتبادل في الحياة الاجتماعية (1964)لعالم الاجتماع بيتر بلاو العمل المبكر الآخر الذي كان ممهّدًا لظهور الاختيار العقلاني في إطارها السوسيولوجي. فلقد اهتم بلاو بشكل خاص في هذا الكتاب بما يُطلق عليه اليوم نظرية العقد الضمني Implicit Contract Theory، وركز تحديدًا على دور المعاملة بالمثل في شرح أنماط التفاعلات الاجتماعية التي من المرجح أن تظهر ضمن مجموعة من الأفراد، كما كان مهتمًا بكيفية ظهور الاختلافات في السلطة والوضع بمرور الوقت نتيجة لهذا التبادل.(Hedström & Stern, 2008)

وعلى الرغم من تأثير نظرية الاختيار العقلاني على تطور نظرية التبادل، إلا أنها كانت هامشية بالنسبة لتيارات النظرية الاجتماعية السائدة، وما لبثت أن اكتسبت حضورًا نظريًا قويًا في علم الاجتماع المعاصر بفضل جهود جيمس كولمان (١٩٢٦-١٩٩٥)، خاصة تأسيسه لدورية العقلانية والمجتمع Rationality and Society وإرسائه لدعائم نظريته في الاختيار العقلاني من خلال عدد من المؤلفات جاء على رأسها مؤلفه أسس النظرية الاجتماعية .1990 (Foundations of Social Theory) كما أنه أصبح رئيسًا لجمعية علم الاجتماع الأمريكية في عام ١٩٩٢، واستخدم هذا المنتدى لدفع نظرية الاختيار العقلاني وتقديم خطاب بعنوان "إعادة البناء العقلاني للمجتمع.(Ritzer & Stepnisky, 2017) "

يتفق منظرو الاختيار العقلاني مع منظري التبادل في اعتبار الفاعل ذات عقلانية هادفة موجهة بدافع تعظيم المنافع، أو بتعبير آخر مدركة لمصالحها. وبخلاف ذلك التشابه بين النظريتين، فإن هناك تحولًا دقيقًا وهامًا في القناعات يميز بين المنظورين. فبينما يؤكد منظرو التبادل على استراتيجية صنع قرارات الأفراد، وكيف يمكن لتلك القرارات الفردية أن تنتج وتحافظ أو تُعدل أو تنهي العلاقات الاجتماعية داخل الجماعات الصغيرة، والتي غالبًا ما تكون ثنائية، فإن الأشكال الأكثر جماعية مثل المعايير والشبكات الاجتماعية والوصول المؤسسي للموارد إما أن يتم تجاهلها أو دمجها على نحو هامشي كمعطيات اجتماعية. (لقد كان تركيز بلاو على المعايير محاولة لتدارك هذا القصور). أما في إطار النظرية السوسيولوجية، فإن منظري الاختيار العقلاني، عند تأكيدهم على القرارات الاستراتيجية للأفراد، يميلون أكثر إلى وضع هذه القرارات في سياق ديناميات الجماعة. لذلك، يستكشف منظرو الاختيار العقلاني كيف يمكن للتفاعل بين الأفراد ذوي الدوافع العقلانية أن ينتج معايير وشبكات وتحكم في الموارد وتضامنًا جماعيًا، وكيف يمكن لتلك العوامل، بمجرد ظهورها، أن توجه وتقيد سلوك وقرارات الأفراد. وبعبارة أخرى، تحاول نظرية الاختيار العقلاني بنسختها السوسيولوجية فهم حلقة التفاعل التي توجد بين الفعل الهادف للأفراد والظروف الاجتماعية الأوسع التي يتم دمجهم فيها (Appelrouth & Laura Desfor Edles, 2020).

لقد كان لليندنبرج – Lindenbergتلميذ هومانز – إسهام في تطوير النظرية كأحد مؤسسي مركز نظرية ومنهجية العلوم الاجتماعية (فين)، كما كانت له قوة دافعة وراء إنشاء قطاع الاختيار العقلاني داخل الجمعية الدولية لعلم الاجتماع والجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع. فقد قدم حوالي اثني عشر بحثًا في الفترة من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٠(Turner, 2017) ، من أهمها الاختيار العقلاني والنظرية السوسيولوجية: ضغوط جديدة على علم الاقتصاد بوصفه علمًا اجتماعيًا عام ١٩٨٥ ,Lindenberg)

(1985، والتجانس الاجتماعي الاقتصادي :Homo socio-economicus ظهور نموذج الإنسان في العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٠(Lindenberg, 1990) ، الذي حاول التقريب بين علمي الاجتماع والاقتصاد في الاختيار العقلاني.

كما يعد ريمون بودون Raymond Boudonواحدًا من المساهمين الرئيسيين في التقليد العقلاني في علم الاجتماع الأوروبي، حيث ركز على أهمية التفسيرات التي تفترض أن الأفراد يتصرفون بطريقة عقلانية. وقد أكد بودون على أهمية استناد تفسيرات حول نظريات واقعية للفعل. ومع ذلك، وفقًا لبودون، فمن المهم الاعتراف بالقيود المعرفية للأفراد الحقيقيين، وغالبًا ما يتصرف الأفراد بصورة عقلانية بمعنى وجود أسباب وجيهة للقيام بما يقومون به، حتى لو لم تكن هذه الإجراءات بالضرورة تلك التي تحددها نظرية المنافع المتوقعة. وقد ساهم في تطوير النظرية من خلال سلسلة من البحوث، حيث ربط بين العقلانية الذاتية Subjective Rationalityوتفسيرات السلوك الاجتماعي عام ١٩٨٩(Boudon, 1989) ، ثم وضع نموذجًا معرفيًا Cognitivist Modelلتعميم نموذج الاختيار العقلاني عام ١٩٩٦(Boudon, 1996) ، ثم تناول الأطر المنهجية والفلسفية للنظرية عام ٢٠٠٣.(Boudon, 2003)

وفقا لهذا الطرح، ترتبط نظرية الاختيار بالمدخل السلوكي Behavioristic Approachونظرية التبادل التي قدمهما هومانز، وتتبنى النهج الكلي في تفسير الاختيار العقلاني من خلال وجود عوامل مجتمعية تؤثر في الاختيار العقلاني.

(ب) المحور الثاني: نظرية الاختيار العقلاني عند كولمان: المفاهيم والفرضيات

باستخدام نظرية الاقتصاد الجزئي، بدأ جيمس كولمان في الثمانينيات صياغة نظرية التبادل والفعل الجمعي، وأثمرت دراساته في هذه الفترة عن تأليفه للكتاب المميز حول هذا الموضوع عام ١٩٩٠ بعنوان "أسس النظرية الاجتماعية"، حيث تناول في هذا الكتاب الهام كيفية استخدام نظرية الاختيار العقلاني لبناء نظريات سوسيولوجية للنظم

خطوة بخطوة، بدءًا من الأفعال والعلاقات الأولية. تكمن الفكرة الرئيسية (التي تشكل توضيحًا لنظرية التبادل) في أن الفاعلين لديهم مصالح ويسيطرون على بعض الموارد والأحداث، ولكنهم لا يسيطرون بشكل كامل على تلك الموارد والأحداث التي يمكن أن تعزز مصالحهم. بعض الموارد والأحداث التي يحتاجون إلى التحكم فيها قد تكون تحت سيطرة أشخاص آخرين، إما جزئيًا أو كليًا. ولتحسين أوضاعهم، يقوم الفاعلون بتبادل السيطرة على الموارد أو الأحداث، حيث يبادلون السيطرة على الأشياء الأقل أهمية أو مصلحة لهم بالأشياء التي تمثل السيطرة عليها أهمية قصوى بالنسبة لهم (Siegwart Lindenberg, 2005).

يعلل كولمان استخدامه لمصطلح "العقلانية" المستخدم في الاقتصاد في نظريته السوسيولوجية عن الاختيار العقلاني بتأكيده أن الفعل على المستوى الفردي هو بالضرورة موجه لتحقيق هدف، كما أن الفاعل عاقل. تختلف الأفعال حسب المنفعة الخاصة للفاعل، ومن ثم يختار الفاعل الأفعال التي تحقق له أكبر قدر من المنفعة.(Coleman, 1990)

أرسى كولمان الدعائم الأساسية لنظريته في الاختيار العقلاني باستخدام عدد من المفاهيم التي تناولها بوضوح في مؤلفه السابق الذكر، ثم تبعه بتقديم كتاب عن نظرية الاختيار العقلاني بين المدافعين والناقدين *Rational Choice Theory: Advocacy and Critique* (1992).في السطور التالية، سنحاول استعراض الإطار التصوري (المفاهيمي) لنظرية الاختيار العقلاني عند كولمان.

مفهوم الثقة :(Trust) يرى كولمان أنه من المعتاد أن يقترن قرار القيام بالفعل أو العزوف عنه بمخاطرة، والتعامل مع تلك المخاطرة مرهون بكلمة واحدة وهي "الثقة". فالمواقف التي تتضمن مخاطرة يتوقف القرار بشأنها اعتمادًا على أداء الفاعل الآخر (Coleman, 1990).في علاقات الثقة، هناك على الأقل طرفان: الواثق (trustor) والموثوق فيه .(trustee) ويفترض كولمان أن كلاهما له غاية وله هدف في الوفاء

بمصالحه أيًا كانت. وغالبًا ما يمثل قرار الواثق في شخص آخر قرارًا إشكاليًا (مثيرًا للحيرة) في أن يثق أو لا يثق في الطرف الآخر (الموثوق فيه) .(Coleman, 1990) يثق الأفراد في حكم وأداء الآخرين استنادًا إلى اعتبارات عقلانية لما يعتبرونه أفضل البدائل المتاحة لهم، ولكن تباين النوع والسن والعرق وغيرها من الخصائص يحدد البدائل المطروحة على الأفراد .(Coleman, 1990) حينما يضع الواثق ثقته في الموثوق فيه، فإن الأخير يكتسب موارد إضافية من قبل الواثق. وبالتالي، فمن مصلحة الموثوق فيه أن يثبت أنه جدير بالثقة ليجني الفوائد المستقبلية المحتملة التي تصاحب إرساء سمعة الشخص "كجدير بالثقة". ومن المفيد للواثق أن يضع ثقته في شخص ما عندما يفوق المكسب المحتمل من ذلك الخسارة المتوقعة إذا ما كان هذا الشخص غير جدير بالثقة، وهو خطر يزيد أو ينقص بمقدار المعلومات المتوفرة عن الموثوق فيه ومقدار المكسب والخسارة المحتملة مع هذه الثقة أو عدمها (Appelrouth & Laura Desfor Edles, 2020).

مفهوم المعايير أو الأعراف :(Norms) يعرف كولمان المعايير اجتماعيًا بأنها الحقوق غير الرسمية (العرفية) التي تسيطر على أفعال الآخرين (Appelrouth & Laura Desfor Edles, 2020). ويشير إلى أن المعايير أو الأعراف المتعلقة بأفعال معينة توجد عندما يكون هناك حق محدد اجتماعيًا للسيطرة على الفعل ليس من قبل الفاعل بل من قبل الآخرين. ويكشف ذلك عن وجود إجماع في النظام الاجتماعي أو النظام الفرعي على أن الآخرين لهم الحق في السيطرة على أفعال الفرد. وينقلنا ذلك إلى مفهوم السلطة، فهؤلاء الآخرين يتمتعون بالسلطة على الفعل، وهي لا تُمنح لهم طوعًا، بل إنها تنتج عن إجماع اجتماعي يمنحهم هذا الحق، والذي يشكل بدوره الأعراف أو المعايير التي لا تُعد حقًا قانونيًا أو مستندًا إلى قاعدة رسمية مفروضة من سلطة الفاعل.

بل بالأحرى هي حق عرفي اجتماعي قد يوجد بمنأى عن أي تحديد قانوني أو رسمي. بل إنه في بعض الحالات قد يتعارض العرف مع القانون.(Coleman, 1990) .

ويحدد كولمان أدوار الأفراد إزاء المعايير بأنهم إما **مستفيدون** (Beneficiaries)أو **مستهدفون** .(Targets) يعتبر كولمان أن المستفيدين هم الذين يستفيدون من المعايير والأعراف، ويفترضون أن لديهم الحق في التحكم في أفعال الآخرين بإقرارها أو تعطيلها. وقد يكون المستفيدون من تلك المعايير هم من شرعوا فيها أو حريصون على الحفاظ عليها نقلاً عن أجيال سابقة .(Coleman, 1990) ويطلق كولمان على الشخص المقيد بالأعراف والمعايير "الفاعل المستهدف(Target Actor) "، حيث إنه يقبلها كمسوغات شرعية للفعل، ومن غير الوارد أن تفيده على المدى الطويل .(Coleman, 1990)وبذلك، فإن المستهدفين يتخلون عن حقوقهم في التحكم في أفعالهم. ولتطبيق المعايير في الواقع أو لإكسابها فعالية، ليس كافيًا أن يدعي المستفيدون حقهم في التحكم في أفعال المستهدفين، بل يجب أيضًا أن يكون من سلطتهم منح المكافآت في حالة الامتثال للمعايير أو توقيع العقوبات على الفاعلين في حالة مخالفة المعايير.(Appelrouth & Laura Desfor Edles, 2020) .

وفي بعض الحالات، يكون المستفيدون من المعايير هم ذاتهم المستهدفون منها، وهنا يطلق كولمان على تلك المعايير "**المعايير الموحدة" أو "المعايير المشتركة** " .**(Conjoint Norms)**وينقلنا ذلك إلى اهتمام كولمان بتصنيف المعايير إلى عدة أنواع؛ فبموجب المعايير المشتركة، قد يقبل الشخص بعقلانية ادعاءات الآخرين للسيطرة جزئيًا على أفعاله لأنه يحتمل أن يكون موقعًا لمعاقبة أفعال الآخرين، ومن ثم فإن قبول ادعاءات الآخرين يعد ضروريًا لإقرار المعايير التي تساعده في السيطرة على أفعالهم التي تنعكس عليه.(Coleman, 1990) .

بينما يرى كولمان أنه إذا كانت جماعة المستفيدين منفصلة عن جماعة المستهدفين، فإن المعايير هنا تكون "**منفصلة** .(Disjoint Norms) "ويظهر ذلك عندما يكون هناك تعارض في المصالح، حيث يكون من مصلحة المستفيدين إقرار المعايير، في حين يكون من مصلحة المستهدفين القيام بفعل لا يتوافق مع المعايير ,Coleman) 1990).

أما **المعايير المحظورة** أو التحريمية(Proscriptive Norms) ، فهي مفهوم يطلقه كولمان على بعض المعايير التي تثبط أو تحرّم الفعل، وتقترن بردود فعل سلبية (عقوبات)، ومن ثم تقلّص من انتشار الفعل. بينما في المقابل، هناك معايير أخرى تشجّع أو تحث على إجراء الفعل، ويطلق عليها كولمان **المعايير الإلزامية** Prescriptive) (Norms، حيث تقترن بتبعات إيجابية (مكافآت)، ومن ثم تساعد على تكرار الفعل وانتشاره. وحينما يكون هناك فعلان فقط محتملان لنفس المعيار، ففي الأغلب أحدهما يكون منصوصًا عليه (محمودًا) والآخر يكون محظورًا (مذمومًا).(Coleman, 1990)

نخلص مما سبق إلى أن نظرية الاختيار العقلاني تبني فروضها استنادًا إلى ثلاث محددات رئيسية هي: العقلانية، والتفضيلات، والفردية، على النحو التالي:

(١) العقلانية Rationality

فروضها: إن الأفراد على دراية كاملة ببدائل قراراتهم واحتمالات نتائجها وعواقبها، ويمكن تفسير هذه الفرضية بأن قرارات الأفراد لا تواجه حدودًا معرفية أو قواعد فيما يتصل بعملية إدراك أو معالجة المعلومات. فقد يكون لدى الأفراد معلومات كثيرة أو ليس لديهم معلومات على الإطلاق، ولكن وفقًا لفهمهم للبدائل المعروضة عليهم، يختارون الأفعال التي من المفترض أن تحقق الفوائد لهم. ويتم تقييم البدائل من خلال تعارضها مع بعضها البعض وفقًا لمعيار الفائدة، ويختار الفاعلون البديل الذي يتمتع بأكبر قدر

(ذاتيSubjective) متوقع من المنفعة. بيد أن النتائج تعتمد على قرارات الفاعلين الآخرين. والعقلانية الكاملة يفترض منها استراتيجية) بدلاً من كونها حدودية (parametricعقلانية، ويتم نمذجتها من خلال لعبة الأدوات التنظيرية (Green & Fox, 2007).

(٢) التفضيلاتPreferences

يُفترض أن التفضيلات معطى خارجي (exogenously) يتسم بالثبات، والأفراد بطبيعتهم ذوات أنانيين (Selfish Egoists) يسعون إلى تعظيم المكسب المادي. ويمكن تفسير هذه الفرضية من خلال معطى الأنانية والمادية .(Materialism) فالأنانية تتسم بالانتهازية(Opportunism) ، وهي شكل متطرف من حب الذات(Egoism) ، والانتهازية تفترض كسر القواعد لزيادة الفوائد الخاصة على حساب الأطراف الأخرى. أما فيما يتصل بالمادية، فلا يوجد شيء فطري (Inherent) في نظرية الاختيار العقلاني، فالقرارات الإنسانية تعظم الأشياء الملموسة (Tangible) والمصادر المادية. والمصادر الملموسة يمكن أن تكون أموالًا أو أشياء عينية تتسم بالتراكمية. بيد أن المدخل الاجتماعي أضاف إلى الأشياء المادية كونها ملموسة أو غير ملموسة التي تعظم القيم التي يمكن أن يحصل عليها الأفراد.(Zey, 1998)

(٣) الفردية Individualism

إن الظواهر الاجتماعية يجب أن تفسر في ضوء حالة الأفراد الجسدية والنفسية، وأفعالهم، وتفاعلاتهم، ومواقفهم الاجتماعية، وبيئتهم الطبيعية. فهؤلاء الأفراد مختلفون وفقًا لظروفهم والسياق الاجتماعي الكبير (Macro) والمتوسط(Meso) ، مثل المؤسسات والبُنى الاجتماعية. وفقًا لهذا السياق، فإن نظرية الاختيار العقلاني تأخذ في اعتبارها

تأثير المؤسسات والبُنى الاجتماعية في الاختيارات العقلانية. لذا، تركز النظرية على ثلاث خطوات في تفسيراتها للآليات الاجتماعية: الخطوة الأولى هي المايكرو–الماكرو (Macro–micro)أو "الميكانزمات الموقفية(Situational Mechanisms) "، ثم المايكرو–ماكرو (Micro–micro) أو "الأفعال التي تولد الميكانزمات"، وأخيرًا المايكرو–ماكرو (Micro–macro) أو "ميكانزمات التحول Transformation) " Mechanisms) (Wittek, 2013).

فالميكانزمات الموقفية تربط بين مستوى المايكرو والماكرو لتصف كيف أن البُنى الاجتماعية تُحدد أفعال الأفراد، وكيف تشكل البيئة الثقافية الرغبات والمعتقدات. أما ميكانزمات التحول، فهي تصف عمليات الأفعال وتفاعلاتها لتولّد نتائج مرغوبة أو غير مرغوبة.(Beach & Pedersen, 2016)

(ج) المحور الثالث: إشكالية منهجية النظرية الاختيار العقلاني.

ثمة نمطان من المنهجيات يمكن الاعتماد عليهما في اختبار نظرية الاختيار العقلاني: أحدهما يختبر الفروض من خلال مطابقتها بالواقع ويُطلق عليه مدخل الأمبريقية الأدائية(Instrumentalist–Empiricism) ، والآخر يسعى إلى طرح قوانين عامة تحكم الظواهر الاجتماعية ويُطلق عليه مدخل الواقعية العلمية Scientific) .(Realismوفي المقابل، هناك التوجه الفردي المنبثق من علم الاقتصاد، والتوجه الكلي (Holistic)لدراسة الظواهر الاجتماعية المنبثقة من علم الاجتماع.

تُعدّ الأمبريقية الأدائية (الاستدلال التجريبي) واحدة من المواقف المسيطرة في فلسفة العلم، التي تجادل بأن الفروض النظرية أداة تساعد في توليد التنبؤات حول العالم حيث يمكن التحقق منها بشكل أمبيريقي. فالنظريات بمثابة أدوات قادرة على تحديد

العلاقات الموجودة من خلال التجريب .(Stanford, 2006) وفقًا للحجة الابستمولوجية، يجب أن تصمم النظريات لتحقيق هدفين هما القابلية للاختبار (Testability) والقابلية للتعميم.(Pinder & Moore, 2012) (Generalizability)

ومنظور الأمبريقية الأدائية للتنبؤ يعظّم هدف العلم، ويعتبر أن الافتراضات مفيدة لأنها تسمح للمنظّرين بتوليد الفروض حول الظواهر الاجتماعية الملموسة التي يمكن ملاحظتها ومن ثم تنظيمها في بيانات يمكن اختبارها من الناحية النظرية. وينظر إلى المقولات النظرية (Theoretical claims) كأدوات استنتاجية تُطلق عليها "أجهزة استرشادية (Heuristic Devices) "أو "خيالات مفيدة (Useful Fictions) "تساعد في خلق الفروض حول العالم الملاحظ (Cummings, Jordan, & Zvelebil, 2014).وتعتبر الأمبريقية الأدائية الحالات التنظيرية "قواعد حساب تكنولوجي" تقدم أدوات تهدف إلى "التلخيص والتصنيف المنطقي لمجموعة من القوانين التجريبية " (MacDonald, 2003).

أما الواقعية العلمية فقد ظهرت في بداية السبعينيات من القرن العشرين استجابة لما كان يُطلق عليه عدم التماسك النظري وعدم الرضا الأمبيريقي لنظرة العلم التي قدمتها الأمبريقية الأداتية. والاختلاف الرئيسي بين المدخلين هو وجهة نظر كل منهما عن الطبيعة والغرض من النظريات العلمية. ففي حين ترى الأمبريقية الأداتية أن الفرضيات النظرية تخدم الهدف الأكبر للتنبؤ، يدعي مدخل الواقعية العلمية أن النظريات هي مقولات حول الكيانات والعمليات الحقيقية التي تتسم بعدم قابليتها للملاحظة وتؤثر في الظواهر الطبيعية والاجتماعية .(Hempel, Putnam, & Essler, 2013) ترى الواقعية العلمية أن النظريات يجب أن تصمم للكشف عن الكون الذي ينطوي على كيانات يمكن

ملاحظتها وتلك التي لا يمكن ملاحظتها، وتؤكد أن النظريات يجب ألا تقف عند حد التنبؤ بالظواهر.

بالرغم من وجود هذين الأساسين الفلسفيين، فقد تجنب منظرو الاختيار العقلاني مناقشة العلاقة بين نظرية المعرفة ونظريتهم. ويرى معظم منظري الاختيار العقلاني أنها إلهاء عن بناء واختبار النماذج الفردية. وفي المقابل، هناك توجهان نظريان يؤثران في منهجية نظرية الاختيار العقلاني. يُطلق على الأول "الفردية المنهجية" (Methodological Individualism)التي تسعى إلى تقليص النظريات الكلية (تُطبق هذه النزعة في الاقتصاد ولا تُطبق في علم الاجتماع، ولكنها تؤخذ في الاعتبار لدى نظرية الاختيار العقلاني)(Shionoya, 1997) ، وترى أن مستوى الميكانزمات الفردية يمكن أن يطرح تفسيرًا كاملاً. تسعى النظريات الفردية إلى تفسير الظواهر الاجتماعية بالإشارة إلى الأفراد وتفاعلاتهم. وهناك الاتجاه الكلي الذي ينظر إلى المستوى الأعلى للكيانات الاجتماعية مثل الدولة والمؤسسات والانطولوجيات الثقافية (Cultures ontologically)ودلالة السببية.(List & Spiekermann, 2013)

تحافظ نظرية الاختيار العقلاني على أن نقطة البداية لتفسير بنى المستوى الكلي (Macro-level)وسلوك المجموعات تتحدد من خلال سلوك العنصر الأساسي لهذه النظم، وهو الفرد الفاعل. ويتميز الأفراد، بما فيهم الفاعلون، بوصفهم جهات فاعلة عقلانية يختارون الأفعال المصممة لتعظيم مصالحهم الفردية لإرضاء حاجاتهم ورغباتهم (Encyclopedia.com, 2017):.

١. الفاعلون يحسبون الفوائد (المنافع) للنتائج المتوقعة من خلال أنشطة وتفاعلات معينة.

٢. يأخذ الفاعلون في حسابهم التكلفة المتوقعة لسلوكيات معينة تتضمن حسابات المنافع المتغيرة المتعلقة بدورات العمل البديلة) تكاليف الفرصة البديلة Opportunity – Costs).

٣. ينخرط الفاعلون في أفعال يتوقعون تحقيق أقصى قدر من المصالح الخاصة بهم.

إن فكرة الفرد التي تعظم التحليل الاجتماعي تعود إلى نظريات العقد الاجتماعي، فقوانين المجتمع يجب أن تنبثق من قوانين علم النفس الفردي. وانتقد فيبر استخدام المفاهيم الجمعية مثل الشعب والطبقة والمجتمع في تفسير المجتمع، ورأى أنه يمكن تحقيق فهم الظواهر الاجتماعية من خلال تفسير الأعمال المتعلقة بالأفراد. والمنهجية الفردية التي أطلقها شومبيتر (Schumpeter, 1908) والتي صاغها ماكس فيبر في كتابه "الاقتصاد والمجتمع" عام ١٩٢٢، لقيت صدى لدى علماء مثل هايك Friedrich) (Von Hayekوكارل بوبر(Karl Popper) ، الذين رأوا أن التجريدات مثل المجتمع والنظام الاقتصادي والرأسمالية يجب تجنبها في التفسيرات الاجتماعية. فإن التفسيرات واسعة النطاق للظواهر الاجتماعية كانت في أحسن الأحوال تفسيرات في منتصف الطريق.(Rendtorff, 2017)

تعود فكرة اللافردية إلى دوركايم، الذي قدم مفهوم الحقيقة الاجتماعية social) (fact باعتبارها أية طريقة للتصرف سواء أكانت ثابتة أو غير ثابتة يمكن تطبيقها على الفرد، سواء أكانت متصلة به بشكل مستقل أو متصلة بالمجتمع.(Lukes, 2013) يرى المدخل الكلي أن المعايير والقيم الثقافية وكذلك بنية السياق الاجتماعي القائم تؤثر على صنع القرار. وبرغم ذلك، فإن نظرية الاختيار العقلاني تنص على أن الأفراد يستخدمون استراتيجية نفعية مصممة لضمان وصولهم إلى السيطرة والتحكم في الموارد المطلوبة (المادية وغير المادية). وتوفر نظرية الاختيار العقلاني تفسيرًا لكيفية ظهور

بنى المستوى الكلي من المستوى الجزئي، والنشاط المتعمد للأفراد. وفقًا لهذا السياق، يتم طرح مقولتين تدعمان المدخل الكلي:

١- يُشير المدخل الكلي إلى أن الثقافة، بما تحمله من معايير وقيم، تلعب دورًا حاسمًا في توجيه سلوك الأفراد وصنع قراراتهم. هذا يعني أن السياق الاجتماعي العام يؤثر في كيفية اتخاذ الأفراد للقرارات.

٢- تنص نظرية الاختيار العقلاني على أن النشاط الفردي (المستوى الجزئي) يؤدي إلى تشكيل بنى اجتماعية على المستوى الكلي. وبذلك تفسر النظرية كيف تتفاعل القرارات الفردية لتحقيق تأثيرات أوسع تؤثر في السياق الاجتماعي العام (Bell, 2011).

المبحث الثاني: التحليل السوسيولوجي لمواقف الحياة اليومية في سياق نظرية الاختيار العقلاني.

يكشف التحليل الأولي لعينة الدراسة أن معظم المواقف التي تم تسجيلها تتمركز في بيئتين أساسيتين هما: بيئة الأسرة وبيئة العمل، بخلاف عدد ضئيل من المواقف في بيئات متنوعة مثل الشارع، والمواصلات، والأسواق، ومراكز التسوق، والمدارس، والجامعة... إلخ. وفيما يلي توضيح للسمات الأساسية للمواقف التي تم ذكرها في كل من هذه البيئات:

(أ) مواقف بيئة الأسرة.

تظهر عينة الدراسة أن مواقف الأسرة ترتبط بقرارات حياتية مهمة في حياة الفرد تتعلق بثلاثة موضوعات أساسية هي، بالترتيب: قرارات إنشاء العلاقات أو إنهائها (الزواج، الاستمرار في الزواج، الانفصال)، قرارات الاختيارات الدراسية والمهنية للأبناء،

والقرارات الخاصة بالمطالبة بالحقوق من عدمه داخل الأسرة، وخاصة حقوق المواريث.

الموضوع الأول: قرارات الارتباط والانفصال.

الموضوع الثاني: قرارات الاختيارات الدراسية والمهنية للأبناء.

الموضوع الثالث: الخلافات الأسرية والمطالبة بالحقوق.

وفيما يلي عرض لسمات المواقف المتعلقة بكل موضوع من هذه الموضوعات مع تحليل لنماذج مختارة من تلك المواقف بالتناظر مع نظرية الاختيار العقلاني، وباستخدام منهجية تحليل الموقف وخاصة الخرائط الموقفية، حيث يتم عرض مختصر لكل موقف في مربع نصي علوي يعقبه مربعان للبدائل المتاحة، أحدهما على اليمين وهو البديل المستبعد، والآخر على اليسار ومظلل وهو البديل الذي تم اختياره.

الموضوع الأول: قرارات الارتباط والانفصال:

يندرج تحت هذا الموضوع فئتان من القرارات: (أ) فئة قرارات اختيار شريك الحياة، (ب) وفئة قرارات الاستمرار في الزواج أو الانفصال. فيما يخص الفئة (أ)، تعد المواقف المرتبطة بقرارات الزواج من أكثر المواقف تواترًا في عينة الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه القرارات، وإن كانت تبدو في ظاهرها قرارات فردية ذاتية، إلا أنها في الواقع تُعد قرارات جماعية تتطلب قبولًا عائليًا في معظم الأسر المصرية. وفي حالة الاختلاف بين رغبة الفرد ورغبة الأسرة في هذا الشأن، غالبًا ما تمارس الأسرة أساليب ضغط متنوعة على الفرد (ذكرًا كان أو أنثى) لتوجيهه في عملية الاختيار، سواء بالترغيب في الارتباط بشخص معين أو بالتنفير من الارتباط بمن يرغبه الفرد، وفيما يلي عرض لستة مواقف في هذا الصدد كنماذج متنوعة للصراع بين العقلانية الفردية والجماعية فيما يتعلق بقرار اختيار شريك الحياة.

الخريطة الموقفية(١)

بالنظر للخريطة الموقفية رقم (١) نستنتج ما يلي:

فيما يتعلق بالنوع، يتعرض كل من المبحوثين، سواء كانوا رجالًا أو نساء، لنفس الضغط الأسري للتأثير في قرار اختيار شريك الحياة، وإن كانت النساء أكثر تعرضًا لهذا الضغط في هذا الصدد نظرًا للطبيعة الدينية والمجتمعية التي تفرض على المرأة بشكل صريح موافقة أهلها. يضاف إلى ذلك أن أكثر من مبحوث من المجتمع الريفي أشار إلى قيام بعض الأسر بتزويج بناتهن دون السن القانونية (أقل من ١٨ سنة)، زواج معلن ومشهر وغير موثق، وهو ما يعرف لديهم باسم "زواج السنة". وهذا يعكس الشكل المتطرف لإحلال اختيارات رب الأسرة محل اختيار الابنة.

تكشف الخريطة الموقفية (١) الميل الأسري الواضح لزواج الأقارب، والذي ظهر بكثرة في عينة الدراسة، خاصة بين الرجال والنساء الذين يقيمون في المجتمع القروي أو المرتبطين بقوة بأصولهم الريفية، خاصة وأن الغالبية العظمى من العينة ينتمون إلى محافظات الصعيد. ويدعم هذا الميل لزواج الأقارب في محافظات الصعيد وجود النزعة القبلية التي تفرض على أبناء القبيلة الواحدة، وخاصة البنات منهم، عدم الزواج من خارج القبيلة كأحد العادات والتقاليد المتوارثة لديهم. ويرجع هذا التمسك الشديد بزواج الأقارب في قبائل وعائلات أو قرى الصعيد إلى الحرص على الحفاظ على الأرض التي تمتلكها العائلة دون تفتيتها بزواج بناتهم من خارج الجماعة القرابية الواحدة. وقد أشار إلى ذلك أكثر من مبحوث، حيث عبر أحدهم عن مبرر زواج الأقارب بقوله: "مبيطلعوش أرضهم ولا لحمهم برة"، إشارة إلى رفض الأهل زواج البنات من غير الأقارب خوفًا عليهن من الغرباء، وخوفًا على ميراثهن في الأرض الذي ينتقل إلى أسرة غريبة.

كما يتبين من الخريطة السابقة أن أساليب الضغط تتنوع في مدى قوتها ودرجة وضوحها. فمن حيث مدى قوة الضغط، تتراوح بين التقدير الذاتي للمبحوث لمدى غضب أسرته منه وخوفه من توتر علاقاته بهم، كما يظهر في المواقف (١، ٣، ٤)، والخوف الذاتي من نظرة المجتمع السلبية للفتاة غير المتزوجة كما في الموقف (٦)، إلى التهديد بخسارة الحقوق المادية كما في المواقف (٢، ٥). وبذلك نتبين أن الضغط قد يكون ضمنيًا ذاتيًا ومعنويًا، يرضخ له المبحوث وفقًا لمدى أولوية الوفاق العائلي مع أسرته أو المجتمع لديه، وقد يكون مباشرًا خارجيًا وماديًا، كالتعرض للتهديد المباشر بالحرمان من الميراث في حالة عدم الاستجابة لرغبة الأسرة. وقد يسلك هذا الضغط مسلك الحوار العقلاني بين المبحوث وأسرته لإقناعه بموقف الأسرة، أو قد يسلك مسلك التهديد لإرغامه على القبول، بحيث يكون أمام المبحوث مكاسب وجزاءات وعليه أن يختار.

ويتبين أيضًا من الخريطة السابقة أن مستوى الضغط يتدرج من أسرة المبحوث الصغيرة (والديه) أو العائلة الكبيرة (الأجداد والأعمام، أو أسرة الزوج الراحل... الخ)، إلى المجتمع ككل الذي يضيق الخناق على الفتيات اللاتي لم يتزوجن. وعلى حد تعبير صاحبة الموقف (٦)، "كل ما بكبر فرص الزواج بتقل والناس مابترحمش... قبلت لأن يمكن ده الفرصة الأخيرة لأكون زوجة وأم."

أما فيما يتعلق باستجابة المبحوثين للضغط الأسري، نجد أنه رغم يقينهم بأن استجابتهم لما يمارس عليهم من ضغوط (أسرية ومجتمعية) لن تحقق لهم سعادتهم المنشودة، إلا أنهم يقبلون بها لينعموا بالوفاق العائلي مع أسرهم ودعمهم المعنوي والمادي. وحسب الخريطة السابقة، قد يؤدي ذلك إلى زواج غير موفق أو انفصال بعد عدد من سنوات الزواج. وبذلك، فإن العقلانية الجمعية تسيطر بشكل أكبر من العقلانية الفردية على قرارات أفراد عينة الدراسة.

ومن المواقف التي سجلتها الدراسة في هذه الفئة موقف يوضح العلاقة بين الدور الاجتماعي للفرد في الأسرة ونوع العقلانية المتحكمة في اختياراته. ففي هذا الموقف، تروي سيدة خمسينية قاهرية: "إنها عندما تخرجت من الجامعة وتقدم لها من تحب، رفض والدها أن تتزوجه وتزوجت شخصًا آخر ارتضاه لها والدها. بعد ما يقرب من خمسة عشر عامًا، توفي زوجها وكان لديها أبناء منه. تقدم لها من كانت تحبه مرة أخرى بعد أن أصبح زوجًا وأبًا، ورفضت خوفًا على أبنائها من رجل غريب عنهم في حياتهم". ومن هذا الموقف نتبين أن العقلانية الجماعية أكثر تأثيرًا على الفئات التابعة كالأبناء داخل الأسرة، بينما العقلانية الذاتية أكثر تأثيرًا على الفئات المسؤولة في الأسرة كالآباء والأمهات. ويتضح ذلك من أن هذه السيدة امتثلت للعقلانية الجماعية (رغبة والدها وأسرتها وصورتها أمام المجتمع) على حساب رغبتها في الارتباط بمن تحب، وعندما تغيرت الظروف وأصبحت أرملة وأمًا، غلبت عقلانيتها الذاتية (حرصها على أبنائها وسلامتهم النفسية التي قد تتضرر إذا تزوجت من تحب).

أما فيما يخص الفئة (ب)، والتي تتعلق بقرارات الاستمرار في الزواج رغم أعبائه النفسية أو الانفصال، نلحظ أن هذا الموقف متكرر بصورة كبيرة عند النساء مقارنة بالرجال. وقد يرجع ذلك للطبيعة الدينية لقرار الطلاق الذي يخص الرجل ويمنحه إمكانية تعدد الزوجات. وسنحاول أن نعرض سبعة مواقف كنماذج متكررة في العينة لموقف الاختيار بين الاستمرار في الزواج أو الانفصال.

الخريطة الموقفية رقم (٢)

بالنظر إلى النماذج السابقة من المواقف المتعلقة بالاختيار بين الاستمرار في الزواج أو الطلاق، نتبين أن هناك ثلاث مبررات عقلانية ذاتية تخلق الرغبة لدى المرأة في الانفصال. تتدرج هذه المبررات في شدتها من الخلافات الزوجية المستمرة مروراً بالإيذاء النفسي والبدني وصولاً إلى الحرمان من الأمومة بسبب الزوج، ولكل مبرر منها سمات مميزة. فيما يتعلق **بالمبرر الأول** والمتعلق بالخلافات الزوجية التي تم ذكرها في عينة الدراسة، نجد أن بعضها يتعلق بتدخل أو سيطرة الأسرة الممتدة للزوج على أسرته النووية الجديدة، سواء كان ذلك لإقامة الأسرَتين معاً في ذات الوحدة المعيشية، وهو نمط معيشي منتشر في إقليم الصعيد، وخاصة في المجتمع الريفي منه، أو للمكانة الكبيرة التي تحظى بها الأسرة الوالدية لدى الابن (الزوج)، مما يمنحهم حقوق الوصاية على حياته الزوجية الجديدة، خاصة إذا ما اقترن ذلك بضعف شخصية الزوج وعدم قدرته على اتخاذ قرارات دون الرجوع إلى أسرته الوالدية.

أما **المبرر الثاني:** الإيذاء النفسي والبدني، فإن الإيذاء النفسي وفق عينة الدراسة يتنوع ما بين المعاملة القاسية، الإهانة، والتجريح، التهميش، المعايرة، والسخرية سراً وعلناً، التسلط والتحكم حتى في صغائر الأمور. وبرغم من صعوبة تحمل هذه الضغوط النفسية على الزوجة، إلا أن كثيرات منهن يؤثرن الاستمرار في الزواج رغم وجود تلك الضغوط النفسية (وسنناقش أسباب ذلك لاحقاً). ومع ذلك، تكشف عينة الدراسة أن الزواج بأخرى هو أكثر أشكال الضغوط النفسية إيلاماً للزوجة. ويتضح ذلك من الموقف (م١٠) وغيره من المواقف المشابهة، حيث فضلت الزوجة الانفصال عن الزوج والاستقلال معيشياً عنه بدلاً من الطلاق الرسمي أو الاستمرار في الزواج بشكله الطبيعي، وذلك عندما علمت بزواجه بأخرى. وبرغم أن الإيذاء البدني أقل تواتراً في عينة الدراسة، إلا أنه يكشف عن علاقة قوية بين حرص الزوجة على الاستمرار في الزواج رغم ما تتعرض له من

إيذاء بدني وبين افتقادها لمقومات القوة الاجتماعية أمام زوجها، وعلى رأسها التعليم والعمل. ويتجسد ذلك بوضوح في (م١٣)، حيث أن إدراك الزوجة في هذا الموقف لضعف إمكاناتها المادية والبشرية (بلا مصدر دخل، غير متعلمة) يجعلها مجبرة على الاستمرار مع زوج يؤذيها بدنيًا بغرض الإضرار بآخرين.

أما **المبرر الثالث** (الحرمان من الأمومة) (م٩)، فهو أقل تواتراً في عينة الدراسة، ولكنه يبدو مبرراً عقلانيًا وراء رغبة الزوجة في الطلاق. إلا أن الحياة الزوجية المستقرة مع زوج متفهم ومحب لزوجته تعد بديلاً يغني الزوجة عن الإقدام على الطلاق الذي يفتح المجال لمستقبل مجهول دون ضمانات كافية لتحقيق الأمومة.

كما تكشف النماذج السابقة مبررات مجتمعية تحول دون إقدام السيدات في عينة الدراسة على المطالبة بالطلاق حتى وإن كن يعشن حياة زوجية غير موفقة وغير سعيدة. يأتي في مقدمة تلك المبررات المجتمعية الخوف الكامن داخل كثير من السيدات من نظرة المجتمع للسيدة المطلقة. وقد تم التعبير عن ذلك بعبارات عدة مثل "الواحدة منّا مش قد كلام الناس"، م١٢: "إزاي أقدم بطاقتي في الشغل أو أي مكان والحالة الاجتماعية مطلقة؟". ويتجلى هذا الخوف بشكل خاص لدى السيدات من الفئات العمرية الأكبر من الأربعينيات حتى الستينات. وقد يرجع ذلك إلى سببين: الأول هو الثقافة المترسخة لدى الأجيال الأكبر حول الطلاق باعتباره أحد المحاذير الاجتماعية التي تنتقص من مكانة المرأة وعائلتها، أما السبب الثاني فهو الإدراك القوي لهؤلاء السيدات لنظرة المجتمع التي تدين المرأة المطلقة وتحملها مسؤولية تقاعسها عن الحفاظ على بيتها وتماسك أسرتها. ومن الملاحظ أن الخوف من النظرة الدونية للمطلقة لا يتوقف عند السيدة المطلقة، بل يمتد تأثير هذه النظرة على مستقبل الأبناء. حيث يتضح من (م١٠) أن الزوجة اختارت الانفصال عن الزوج دون طلاق رسمي حرصًا على صورة أبنائها، وخاصة ابنتها، أمام

أسرة من يتقدم لخطبتها، مما يكشف قناعة كثير من السيدات أن طلاق الأبوين يعد نقيصة توصم الأبناء وتؤثر على مستقبلهم الزواجي.

وبخلاف نظرة المجتمع الدونية للسيدة المطلقة، ثمة مبررات أخرى وراء عدم اختيار بديل الطلاق، منها (م٨) صعوبة تحمل الأم للأعباء المادية للأبناء، مما يعكس اتجاه فئة من السيدات لاستبعاد خيار الطلاق حرصًا على مصلحة الأبناء وحقوقهم المادية وسلامتهم النفسية والاجتماعية. ومن المبررات أيضًا التي تمنع بعضهن عن خيار الطلاق ما ينتظر السيدة المطلقة في حال عودتها إلى بيت أهلها، والتي وصفتها صاحبة الموقف (م١١) بأنها "جحيم"، نظرًا لأنها خاضت بالفعل تجربة الطلاق والعودة لبيت الأهل، مما يجعلها تتحمل المعاملة المذلة في زواجها الثاني، والذي تراه "أرحم" من الرجوع إلى بيت الأهل.

وأخيرًا، نجد أن خيار الطلاق مستبعد تمامًا عند المرأة الريفية، فهو من ناحية مرفوض اجتماعيًا (م١٣): "مش من عوايدنا"، كما أنه غير مجدٍ لزوجة تفتقد لمقومات الاستقلال المادي، خاصة التعليم والعمل، فضلاً عن التقدم في العمر الذي يقضي على أي فرصة للزواج من جديد، خاصة في سياق المجتمع الريفي.

الموضوع الثاني: قرارات الاختيارات الدراسية والمهنية للأبناء.

من واقع عينة الدراسة، تعد القرارات المتعلقة باختيار نوع الدراسة والتعليم والمستقبل المهني للأبناء من أكثر القضايا الخلافية داخل الأسرة المصرية، مما يعكس الطبيعة الجماعية لهذه القرارات والتي قد تقيد أو تهمش الاختيارات الفردية المتعلقة بهذا الشأن. وفيما يلي عرض لسبع نماذج للمواقف المتعلقة بالتعليم من خلال الخريطة الموقفية التالية:

الخريطة الموقفية (٣)

نستوضح من الخريطة الموقفية السابقة النتائج التالية:

- إن التدخل في اختيارات الأبناء الخاصة بالتعليم يأخذ ثلاث مسارات أساسية (نوع الدراسة، التقدم في مراحل الدراسة، مكان الدراسة):

فيما يتعلق **بالمسار الأول** الخاص بنوع الدراسة، نجد أن من أكثر المواقف المتكررة في عينة الدراسة هو تفضيل الأهل للكليات الطبية بغض النظر عن رغبات أبنائهم أو ميولهم أو حتى إمكانياتهم الدراسية. ومن المرجح أن يرجع ذلك لعاملين: الأول هو أن الأهل يحاولون تحقيق أحلامهم من خلال أبنائهم، والثاني هو تلك الثقافة المنتشرة داخل

المجتمع المصري حول تصنيف الكليات الطبية ضمن ما اصطلح على تسميته اجتماعيًا بـ "كليات القمة"، وهي الكليات التي تضمن مركزًا اجتماعيًا مرموقًا ووضعًا ماديًا متميزًا. وقد نلحظ أن متغير النوع لا يحدث اختلافًا في هذا الشأن، فالضغط من جانب الأهل في هذا الموضوع يمارس على الأبناء سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا.

أما المسار الثاني فيتضح في قبول أو عدم قبول الأهل باستكمال مراحل تعليم أبنائهم، وخاصة في المرحلتين الجامعية أو ما بعد الجامعية (الدراسات العليا). ويظهر ذلك بوضوح في الأسرة الريفية، كما إنه يقترن بمُتغير النوع، حيث أظهرت كافة مواقف العينة المتعلقة برفض الأهل لإكمال تعليم أبنائهم أن هذا الرفض يخص الأبناء من الإناث فقط. وفي الأغلب يرجع ذلك لسببين: الأول أن ثقافة المجتمع الريفي لا ترى في التقدم في المراحل التعليمية ضرورة للبنات، فهناك دائمًا تصور أن زواج البنات له الأولوية على إكمال تعليمهن الجامعي أو ما بعد الجامعي. أما السبب الثاني فهو أن التعليم الجامعي أو ما فوق الجامعي لا يتوفر في القرى، مما يحتم على البنات السفر والانتقال إلى المدن الكبرى، وهو ما يرفضه الأهل خوفًا على بناتهم. ويرتبط ذلك بالمسار التالي والمتعلق بمكان الدراسة.

ويركز المسار الثالث على الخلاف بين الأسرة والأبناء حول محل الدراسة. وأظهرت مواقف العينة أن هذا الخلاف يظهر في كل من الأسر الريفية والحضرية، فغالبًا ما يرفض أحد الوالدين أو كلاهما إرسال بناتهم إلى جامعات بعيدة عن محل إقامتهم، وهم في ذلك لا يولون أهمية لنوع الكلية أو تميزها، أو الميول الدراسية للأبناء. فالأهم لديهم هو الاطمئنان على بناتهن. وفي بعض الحالات، يرجع رفض الأهل للتكلفة المادية التي تتحملها الأسرة في حالة قبول دراسة بناتهن في مدن بعيدة. ويأتي الموقف (٢٠) ليكشف عن توجه مخالف تمامًا للمواقف السابقة فيما يتعلق بمكان الدراسة، حيث يضغط

الأب الطبيب على ابنه لدراسة الطب خارج الدولة، مما يكشف أن الأسرة قد ترغب وتتجه إلى إرسال أبنائها خارج حدود الدولة، وذلك إذا ما توفرت الشروط التالية: حلم الأب لإكمال مسيرته المهنية من خلال أبنائه، إذا كانت الكلية التي سيلتحق بها الابن من كليات القمة وفقًا للثقافة المصرية، وإذا كان الأمر يتعلق بابن وليس ابنة، وأخيرًا إذا توفرت الإمكانات المادية اللازمة لإرسال الأبناء للدراسة في الخارج.

- وبرغم أن كافة المواقف السابقة يرويها الأبناء الذين لم يجدوا خيارًا سوى الإذعان لرغبات أسرهم فيما يتعلق بدراستهم ونوعها ومكانها، والتخلي عن رغباتهم التعليمية أو المهنية وتغليب العقلانية الجمعية على الفردية، فإن الموقف (١٩) يكشف عن نوع مختلف من المواقف حيث تجد أمًا نفسها أمام خيارين: رغبتها في إلحاق ابنتها في مدرسة معينة لما تتميز به من مستوى تعليمي متميز، مما يتطلب ذلك تقديم هدية ثمينة لأحد المسؤولين، وبين التخلي عن رغبتها وإلحاق ابنتها بأي مدرسة أخرى بصرف النظر عن مستوى جودة الخدمة التعليمية في هذه المدرسة. فنجد الأم تجبر نفسها على تقديم الهدية (والتي تُعد مخالفة قانونية باعتبارها رشوة) في سبيل ما تراه في مصلحة ابنتها، مما يعكس دور العقلانية الذاتية في بعض المواقف لقبول أمور غير مرغوبة في سبيل تحقيق أهداف أو مصالح مرغوبة.

الموضوع الثالث: الخلافات الاسرية والمطالبة بالحقوق.

من أكثر المواقف الإشكالية التي تواجه الأفراد تلك المواقف التي تضعهم ما بين خيارين، أحدهما يكفل لهم التمتع بحقوقهم المادية في مقابل الإضرار بعلاقاتهم الاجتماعية بأفراد أسرهم، والخيار الثاني هو التغافل عن حقوقهم المادية والحفاظ على السلام العائلي داخل أسرهم. ومن أكثر المواقف المجسدة لهذا النوع من المواقف ما ترويه بعض السيدات، أغلبهن ريفيات، عن عدم قدرتهن على الحصول على ميراثهن، وخاصة

إذا كانت الأرض من ذويهن (أخواتهن الذكور، أعمامهن، أخوالهن)، واستسلامهن لسنوات لوضع يد ذويهن على ميراثهن. كما أنهن يستبعدن تمامًا لجوؤهن إلى القضاء للحصول على حقوقهن، وعلى حد قول إحداهن: "***الناس تأكل وشي لو وقفت قدام إخواتي في المحاكم***". ويتضح من هذه العبارة أن الأمر لا يتوقف فقط عند الحرص على العلاقات الطيبة مع أفراد العائلة، بل يضاف إلى ذلك وجود استهجان اجتماعي لمطالبة المرأة بحقوقها من ذويها عبر القضاء، مما يجعلها تفتقد المساندة الاجتماعية للمطالبة بحقوقها، فضلاً عما ستتعرض له من استنكار لتصرفها الذي لا يخالف شرعًا أو قانونًا.

يكشف هذا النوع من المواقف السيطرة الطاغية للعقلانية الجماعية على العقلانية الفردية، فحرص الفرد على القبول الاجتماعي من قبل عائلته أو مجتمعه الصغير قد يكلفه الإضرار بمصالحه أو انتهاك حقوقه. وهذا يدعم مقولات كولمان في نظرية الاختيار العقلاني، خاصة فيما يتعلق بوجود **معايير وأعراف** اجتماعية غير رسمية تكتسب قوة تأثير على اختيارات الأفراد وأفعالهم، حتى إن قوتها تتجاوز قوة التعاليم الدينية والقوانين الوضعية. وبذلك، تمثل السيدات العاجزات عن الحصول على ميراثهن **المستهدفات** من هذه الأعراف، ويمثل الرجال المغتصبون للحقوق المادية للسيدات **المستفيدين** من تلك الأعراف.

(ب) مواقف بيئة العمل.

تأتي بيئة العمل في المرتبة الثانية بعد الأسرة من حيث المواقف التي تضع الفرد أمام خيارين، في كل منهما أوجه ربح وخسارة وتنازع بين عقلانية فردية وجماعية. ويتوقف الاختيار على تقدير أولويات الفرد وتقييمه للأرباح والخسائر. وفيما يلي عرض لخمسة مواقف كنماذج للمواقف المتكررة في مضمونها في بيئة العمل.

الخريطة الموقفية (٤)

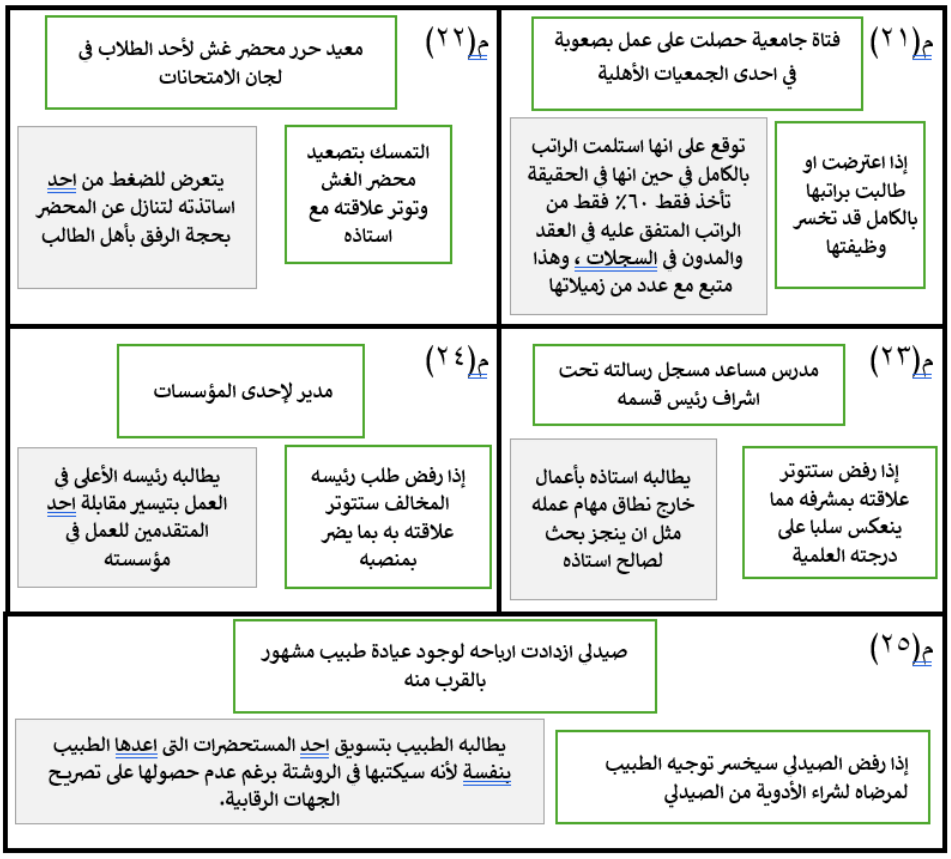

بمراجعة المواقف الواردة في الخريطة الموقفة (٤) نستخلص عدة نتائج نوضحها فيما يلي:

تنقسم بيئة العمل حسب مواقف العينة إلى نوعين: بيئة عمل مؤسسية، وبيئة عمل حر، ولكل منهما سمات تؤثر على أولويات الأفراد عند الاختيار بين خيارات الفعل.

– فبيئة العمل المؤسسية تتوفر في الهيئات والمؤسسات الحكومية مثل المدارس والجامعات والإدارات التابعة للوزارات المختلفة، وكذلك في الهيئات أو المؤسسات غير الحكومية مثل مؤسسات المجتمع المدني والشركات الخاصة. ومن أهم سمات بيئة العمل المؤسسية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وجود تدرج هرمي واضح للسلطة يمارس تأثيره سلباً أو إيجاباً على تمسك العاملين بالأداء الأمثل للعمل. فنجد أن معظم المواقف

التي ذكرت في بيئة العمل المؤسسية الحكومية (م ٢٢، ٢٣، ٢٤) تضع أصحابها في مأزق الاختيار بين خيارين: الأول التصرف وفق قناعاتهم حول ما يجب فعله وما سيترتب على ذلك من خسائر معنوية، يأتي على رأسها توتر علاقاتهم برؤسائهم وما يليها من تبعات تبدأ من انتقاص حقوقهم أو الأضرار بمصالحهم، وصولاً لخسارة الأوضاع الوظيفية المتميزة لبعضهم. أما الخيار الثاني فيتمثل في مخالفة قناعاتهم حول ما يجب فعله، حرصاً على علاقاتهم برؤسائهم وحماية لمصالحهم وحفاظاً على أوضاعهم الوظيفية. ونجد أن أصحاب تلك المواقف ينزعون قسراً إلى حماية مصالحهم على حساب قناعاتهم ومبادئهم، إما بفعل الضغط المباشر أو غير المباشر من أعلى منهم في السلطة أو النفوذ.

– أما بيئة العمل المؤسسي غير الحكومي (م ٢١)، فتتسم بدرجة أعلى من المرونة في تعاقدات العمل، بما يسمح للمسئولين بها إنهاء تعاقدات العاملين بشكل أسهل من المؤسسات الحكومية. مما يمثل العامل الأول للضغط الذاتي الذي يدفع بعض العاملين الجدد في هذه المؤسسات إلى التمسك بعملهم تحت أي ظرف، حتى لو كان انتقاص حقوقهم. وإذا أضفنا إلى ذلك العامل الثاني لقبولهم انتقاص حقوقهم، وهو المناخ العام المحيط بالشباب المتمثل في صعوبة الحصول على فرص عمل مناسبة، وأخيراً يأتي دور الجماعة المحيطة في تقبل الأوضاع غير العادلة داخل بيئة العمل. فعندما يشترك أكثر من شخص في الخوف من فقدان العمل ويشتركون أيضاً في انتقاص حقوقهم المادية، يصبحون أكثر تقبلاً لخيار عدم المطالبة بكامل حقوقهم حفاظاً على أوضاعهم الوظيفية. وهنا تتفق كل من العقلانية الفردية والجماعية في تقبل الأوضاع غير العادلة.

- وفقاً لموقف (م ٢٥) وما يشابه من مواقف في عينة الدراسة، تفتقد بيئة العمل الحر للتدرج الهرمي الصارم للسلطة، مما ينحي المصالح المعنوية مثل العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين من التأثير على تفضيلات الفعل في هذه البيئة، بينما تبرز المكاسب والخسائر المادية المحتملة كعنصر أساسي موجه للفعل. وهنا يتجلى دور العقلانية الذاتية التي تغلب المكاسب المادية على الالتزام بالضوابط القانونية.

(ج) مواقف من بيئات متنوعة:

تختلف المواقف في هذه المجموعة عن المجموعتين السابقتين في أنها مواقف حياتية آنية قد تكون متكررة في حياة الفرد اليومية، ولكنها ترتبط بمدى زمني قصير وتتطلب استجابة سريعة من صاحب الموقف. وتحدث في بيئات متنوعة مثل الشارع، أو النادي، أو أماكن التسوق، أو المواصلات، وغيرها. وفيما يلي عرض للخريطة الموقفة (٥) التي تقدم ملخصاً لعدد من نماذج المواقف في هذه المجموعة.

الخريطة الموقفية (٥)

م(٢٦) رجل اربعيني يروي موقف منذ عشرون عاما في أحد النوادي حيث عرض عليه أصدقائه ان يدخن سجائر مثلهم يرفض ويتعرض لسخريتهم منه بتصنيفهم له كطفل يقبل ان يدخن مثلهم ليثبت انه منهم	م(٢٧) تروي سيدة انزعاجها من ركوب الرجال في العربة المخصصة للسيدات بمترو الانفاق جوايا عايزة أقول للرجل اللى يركب عربة السيدات ان يخرج وده مش من حقه في كل مرة في هذا الموقف اسكت خوفا من رد فعله واعتباري غير محترمة في نظر الناس
م(٢٨) تروى فتاة عشرينية تعرضها لمضايقات من أحد الرجال داخل أحد وسائل المواصلات المزدحمة ان تعنف الرجل اضطرت ان تسكت حتى لا يهاجمها الرجل وتبيئ لنفسها بين الركاب	م(٢٩) تروي سيدة انها كانت مع طفلتها الصغيرة المريضة في احد سيارات الأجرة متوجهة للطبيب للكشف على ابنتها وكان السائق يدخن كانت تود ان تطلب من السائق ان يتوقف عن التدخين أضطرت ان تسكت خوفا من رد فعل السائق وفتحت شباك التاكسي لتخفيف أثر الدخان على صدر طفلتها
م(٣٠) يروي رجل خمسيني عن نزاع بينه وبين أحد أقاربه على أرض له حق فيها فرفع قضية على قريبة، فقام قريبة بضرب أبنائه المعاقين وحرر محضر ضده ان يتمسك بالقضية ويتعرض للسجن بسبب اتهام قريبه له بضرب ابنائه أضطر ان يتنازل عن القضية مقابل تنازل قريبه عن المحضر كما طلب منه	م(٣١) تروي سيدة متزوجة وعاملة ان احد زملائها المقربين جاء يسأل عنها في منطقة سكنها لتغيبها عن العمل لفترة وعندما سألها افراد اسرتها عنه ان تقول حقيقة زملاتها له في العمل مما سيعرضها للانتقاد من ذوبها وجيرانها ادعت كذبا انه يطاردها حرصا على سمعتها

بمراجعة الخريطة الموقفية السابقة نخلص إلى عدد من النتائج:

- من أكثر المواقف تكرارًا في هذه الفئة تلك المواقف التي تجمع بين الرجال والنساء في الأماكن العامة، فمن خلال المواقف (٢٧، ٢٨، ٢٩) يتضح ان النساء كثيراً ما يفتقدن القدرة على المطالبة بحقوقهن في الأماكن العامة إذا كانت هذه الحقوق تتعرض للانتهاك من قبل الرجال، ويرجع ذلك لسببين أساسين الأول الاحساس الداخلي لدى المرأة بقوة وغلظة رد فعل الرجل اذا ما تم انتقاده او النزاع معه، والسبب الثاني عدم توقع السيدات في هذه المواقف لدعم او مساندة المحيطين بهن ، فدائما هناك تصور ان السيدة التي تبادر بالكلام مع الرجل أو تعبر بصوت مرتفع عن استيائها من تصرفات الرجال هي غير محترمة، وكأن المجتمع أو مجموع الناس في مجتمعنا يعتبر ان النموذج الأمثل للفعل ان تتجاهل المرأة هذه الأفعال وتتغاضى عن حقوقها ولا تخوض جدل مع الرجال الغرباء في الأماكن العامة، وخلاف ذلك يحولها من ضحية إلى متهمة بسوء السلوك، وبناء على ذلك فهذا النوع من المواقف تكشف تغليب العقلانية الجمعية على الذاتية، فصورة المرأة امام المجتمع أهم من مطالبتها بحقوقها.
- اما الموقف (٣١) فيكشف ان حرص المرأة على صورتها أو سمعتها وسط أسرتها وجيرانها ومعارفها قد يدفعها لإلصاق التهم بالأخرين كذباً لتحمي نفسها من اتهام المجتمع لها بسوء الاخلاق، فالسيدة في هذا الموقف قدَرت عواقب قول الحقيقة بشأن محاولة زيارة زميلها لها وأدركت ان ثقافة المجتمع المحيط لن تتفهم او تتقبل ذلك مما يثير الشكوك حولها ويتسبب في مشكلات مع أفراد أسرتها فرأت أن الأسلم ان تتهم زميلها بمطاردته لها، وذلك يعكس أيضا سيطرة العقلانية الجمعية على الذاتية في المواقف التي تربط بين الرجال والنساء.

- الموقف (٢٦) يعكس دور الجماعة في توجيه الفرد لأفعال غير مرغوبة مقابل قبول هذا الفرد في هذه الجماعة، فحرص بعض الافراد على عضويتهم لجماعة ما مثل (جماعة الأصدقاء) قد يدفعهم لقبول المشاركة في أنشطة هذه الجماعة حتى وان كانت هذه الأنشطة تتعارض مع رغباتهم وذلك حتى لا يتعرضوا للنقد أو السخرية أو النبذ من الجماعة، وذلك يؤكد أيضا قوة العقلانية الجمعية على الذاتية.
- يختلف موقف (٣١) عن سائر المواقف السابقة لأنه يكشف شكل مباشر من الابتزاز الصريح ومقايضة المصالح والذي قد يضطر فيه بعض الأفراد عن التنازل عن حقوقهم مقابل حماية انفسهم أو ذويهم من ضرر أكبر من قبل منتهكي حقوقهم، وهنا يقع الفرد امام موازنة المكاسب والخسائر جراء تمسكه بحقه وموازنة قوة تحمله للمصاعب التي سيتعرض لها عند تمسكه بحقوقه، وقوة خصمه في الإضرار به حتى وان كان هذا الاضرار بالباطل، وهنا يغلب الفرد عقلانيته الذاتية على الجمعية حرصاً على أمنه وسلامه وسمعته والذين يحتلون الأولوية هنا على المكاسب المادية.

النتائج العامة للدراسة:

- سنحاول في هذا الجزء الختامي من الدراسة أن نجمل أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة في جانبها التطبيقي، ونوضح أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين نظرية الاختيار العقلاني لجيمس كولمان، في محاولة لطرح إجابات وافية لتساؤلات الدراسة. كشفت الدراسة الميدانية عن تنوع واسع في المواقف التي تعبر عن مضمون نظرية الاختيار العقلاني، منها مواقف ترتبط بقرارات حياتية مهمة مثل الإقدام على الزواج أو الاستمرار فيه، واختيار نوع الدراسة والمستقبل المهني، ومنها مواقف آنية لحظية تصادف الفرد في حياته اليومية وتتطلب استجابة سريعة، مثل المواقف التي يتعرض لها الفرد في الأماكن العامة. وهنا نتبين سواء تطلب الاختيار عمقاً أو سرعة في

التفكير، وسواء ترتب عليه نتائج ممتدة لسنوات أو نتائج لحظية، فإنه في الأغلب يتخذ مسارات محددة يمكن ترتيبها من حيث أولوياتها على النحو التالي:

- **مسار العلاقات الاجتماعية** :الجزء الأكبر من الاختيارات الشخصية يترتب عليه إما توطيد العلاقات أو توترها وما يستتبع ذلك من حماية المصالح أو الإضرار بها. وذلك يظهر بوضوح في مواقف الأسرة، وخاصة مواقف اختيار شركاء الحياة واختيار المسار الدراسي والمهني، وكذلك تغاضي السيدات الريفيات عن حقوقهن في الميراث حرصاً على الروابط الأسرية مع ذويهن. كما يظهر في مواقف بيئة العمل، حيث غالباً ما يميل المرؤوسون لتجنب الصدام مع رؤسائهم برفض طلباتهم والحفاظ على مصالحهم حتى وإن كان في ذلك انتهاك لجزء من حقوقهم. ويعد من أهم أسباب ترجيح هذا المسار ما يتمتع به طرف من قوة ونفوذ مقابل الطرف الآخر، مثل (الوالدين والأبناء، الرؤساء والمرؤوسين).
- **مسار الصورة الذهنية للفرد عند المجتمع** :يعد الرأي الجمعي للمجتمع المحيط وما ينسجه من صورة ذهنية للأفراد، وخاصة النساء، وتصنيفه الأخلاقي لهن أحد أهم المؤثرات في عملية الاختيار بين الأفعال. فكثيراً ما يكون الحرص على سمعة وصورة الفرد عند المجتمع مبرراً مقنعاً لدى الفرد يضغط عليه للتنازل عن حقوقه، كما هو الحال في مواقف مواريث النساء، واستبعاد الزوجات لقرار الطلاق مهما كانت معاناتهن، وكذلك تكتم النساء على المواقف الصدامية مع الرجال في الأماكن العامة.
- **مسار غريزي (الأمومة، والأبوة)** :كثيراً ما تمارس الأمومة والأبوة تأثيرها الواضح على اختيارات العديد من الأمهات وبعض الآباء في تغليب مصلحة وسعادة واستقرار أبنائهم على راحتهم وسعادتهم الشخصية. وقد ظهر ذلك بوضوح في

رفض الأرملة للزواج الثاني، ورفض الأم أو الأب فكرة الطلاق رغم عدم ارتياحهم في علاقاتهم الزوجية.

- **المسار المادي** :يعد الحرص على المكاسب المادية القائمة أو المحتملة أحد المغريات الأساسية لاختيارات بعض الأفراد، حتى وإن كانت هذه الاختيارات تتضمن مخالفات قانونية.

مسار أمن وحماية الذات :في حالات التهديد المباشر أو الابتزاز التي تضع الفرد أمام الاختيار بين مصالحه المادية وحماية نفسه وأمنه أو سمعته، فإنه في الأغلب يتنازل عن المكاسب المادية لضمان وحماية ذاته وأمنه وسمعته.

يتضح من المسارات السابقة لاختيارات الفعل عند الأفراد أن الضغوط والمؤثرات التي تدفع الأفراد لاختيار ما لا يرغبون فيه تقع بين نمطين من العقلانية: إما **عقلانية جمعية أو عقلانية فردية**. تظهر العقلانية الجمعية دور المجتمع في توجيه الأفراد، بل والضغط عليهم ليمتثلوا لما هو مقبول اجتماعيًا، حتى وإن كان هذا المقبول اجتماعيًا يتعارض مع القوانين أو الشرائع الدينية (مثل حقوق المرأة في الميراث)، أو يتعارض مع المشاعر والرغبات (كالاختيار للزواج)، أو يتعارض مع الميول والإمكانات (مثل اختيار المسار الدراسي والمهني).

وكشفت الدراسة أن الضغط الاجتماعي على الفرد يتخذ شكلين: إما **بحضوره المباشر (الفعلي) أو غير المباشر (الذهني)**. **يتجسد الحضور المباشر للمجتمع في مسار العلاقات الاجتماعية** الذي أشرنا إليه سابقًا، وبمقتضاه تمارس الأسرة أو جماعات الأصدقاء أشكالًا متنوعة من الضغط على الأفراد لدفعهم لقبول ما لا يرغبون فيه. وتتفاوت أساليب الضغط من الأسرة بين محاولات الإقناع بمدى جدوى ومزايا تغليب رغبة الوالدين، إلى غضب الأسرة، وصولًا إلى التهديد بالحرمان من الامتيازات أو الحقوق

المادية داخل الأسرة. أما جماعات الأصدقاء، فغالبًا ما تستخدم أساليب التهكم والسخرية والتنمر والتهديد بالنبذ منها للضغط على الأفراد غير الراغبين في مشاركتهم أنشطتها.

أما الشكل الثاني من الضغط الاجتماعي فيظهر في **الحضور غير المباشر أو الذهني للمجتمع** لدى الأفراد، حيث يضغط عليهم ذاتيًا لاختيار ما لا يرغبون فيه، أو التغاضي عن حقوقهم خوفًا من المجتمع أو من صورتهم أمام الناس. وهذا ما يعكسه مسار **الصورة الذهنية للفرد عند المجتمع**، فالسيدة الريفية التي تحجم عن المطالبة بميراثها عبر المحاكم لا تحرص على علاقتها بذويها فقط، بل إنها تخشى انتقاد المجتمع المحيط بها. ويعد ذلك تأكيدًا واضحًا لما أقرته نظرية الاختيار العقلاني من أن الأعراف والمعايير تكتسب قوة تفوق قوة القوانين الوضعية والشرائع الدينية في توجيه الأفراد.

بينما أظهرت الدراسة أن الضغط الذاتي أو العقلانية الفردية تتجلى من خلال المسار الغريزي (الأمومة والأبوة)، والمسار المادي، ومسار أمن وحماية الذات. فبينما يظهر المسار الغريزي درجة عالية من الإيثار حيث يغلب أحد الوالدين استقرار وسعادة الأبناء على سعادة واحتياجات الأم أو الأب، يظهر المسار المادي درجة عالية من الأنانية حيث الحرص على ضمان المكاسب المادية حتى وإن كان فيها احتمالية الإضرار بالآخرين. أما مسار أمن وحماية الذات فيظهر قدراً من العقلانية الذاتية بمقتضاها تتضاءل أي مكاسب أو حقوق مادية أمام الحفاظ على أمن وسلامة الفرد وذويه.

عند مقارنة أوجه العقلانية في مواقف عينة الدراسة بالعقلانية التي تؤكد عليها نظرية الاختيار العقلاني والتي تستند على مبدأ تعظيم المنفعة والتأكيد على الجانب المادي منها، نتبين أن الدراسة تكشف بوضوح أن المنفعة المادية ليست دائمًا على رأس أولويات كثير من الأفراد، حيث تتضاءل أهميتها أمام مكاسب أخرى ذات طبيعة معنوية كعلاقة الفرد بأسرته، أو مصلحة أبنائه، أو صورته وسمعته لدى المجتمع. ومن ثم، فإن

مبدأ المنفعة أو المصلحة الذي تؤكد عليه النظرية نسبي ومتفاوت من شخص لآخر، فما يجمع عليه الجميع على أنه في مصلحة الفرد أو من حقه قد ينصرف أو يتنازل عنه في مقابل أمور أخرى ذات أولوية أكبر من مصلحته المباشرة.

ويتفق ذلك مع مفهوم الفردية الذي طرحته نظرية الاختيار العقلاني، الذي تؤكد من خلاله على اختلاف الأفراد في استجابتهم لكل من السياق الاجتماعي الكبير (Macro)والمتوسط(Meso) ، مثل المؤسسات والبنى الاجتماعية. حيث أظهرت الميكانيزمات الموقفية بالدراسة دور البنى الاجتماعية في فرض المعايير الإلزامية للمجتمع (مثل زواج الأقارب في كثير من أسر الصعيد الريفية حرصًا على الأرض)، حيث عظمت البنية الثقافية المعتقدات الجمعية وحجمت الرغبات الشخصية، وخلقت تخوفًا من مخالفة العادات والتقاليد المتصلة بالمجتمع.

أما تحولات الميكانيزمات، فتصف عمليات الأفعال وتفاعلاتها لتولد نتائج مرغوبة وغير مرغوبة مستقبلاً. حيث أن معظم القرارات الخاصة بالزواج من أبناء أو بنات العمومة مستمرة للتخوف من العادات أو التقاليد. وكذلك حالات إرغام الزواج مستمرة تحت دعاوي التخوف من الحصول على لقب "مطلقة"، أو إدانة المجتمع، ونظرته المريبة للمطلقة. وربما هذه النتيجة تصدق أكثر على مجتمع الصعيد لتكريس العادات والتقاليد، وعلى الأخص في القطاعات الريفية منه.

قائمة المصادر والمراجع

١. الحوراني، محمد عبد الكريم. (٢٠١١). التفاعل الرمزي ونظرية الاختيار العقلاني: المنطلقات المعرفية لنموذج رمزي في الاختيار العقلاني .أبحاث اليرموك – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٧(3)، ٢١٩٧– ٢٢١٤.

٢. العتيبي، فيصل عبد الله. (٢٠١٧). برامج التوطين بالقطاع الخاص في دول مجلس التعاون: مراجعة نقدية من منظور الاختيار العقلاني: حالة المملكة العربية السعودية .عمران للعلوم الاجتماعية، ٦(22)،٣٥ – ٥٧.

٣. نعيمي، محمد. (٢٠٢٠). محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: حالتا حركة «٢٠ فبراير» وحراك الريف في المغرب .مجلة عمران، ٣١، ٨٩– ١١٤.

1. Angel, H. F., et al. (2017). Processes of believing: The acquisition, maintenance, and change in creditions (p. 203). Springer.
2. Appelrouth, S., & Laura Desfor Edles. (2020). *Classical and Contemporary Sociological Theory* (4th ed.). SAGE Publications.
3. Basu, K. (2000). Individual rationality. In Prelude to political economy: A study of the social and political foundations of economics (Oxford Academic, 1 Nov. 2003). Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/0198296711.003.0003. Accessed February 6, 2024.
4. Beach, D., & Pedersen, R. B. (2016). *Causal case study methods: Foundations and guidelines for comparing, matching, and tracing* (p. 88). University of Michigan Press.

5. Bell, W. (2011). Foundations of futures studies: Human science for a new era: Values, objectivity, and the good society (p. 196). Transaction Publishers.
6. Bouchet-Valat, M., & Schmitz, A. (2017). The structure of digital partner choice: A Bourdieusian perspective. *Population, 73*, 157–158. https://doi.org/10.3917/pope.731.0157
7. Boudon, R. (1989). Subjective rationality and explanation of social behavior. Rationality and Society, 1(2), 273–296.
8. Boudon, R. (1996). Cognitivist model: A generalized rational choice model. Rationality and Society, 8, 146–182.
9. Boudon, R. (2003). Beyond rational choice theory. Annual Review of Sociology, 29, 13–34.
10. Burns, T., & Roszkowska, E. (2016). Rational choice theory: Toward a psychological, social, and material contextualization of human choice behavior. Theoretical Economics Letters, 6(2), 195–207. https://doi.org/10.4236/tel.2016.62022
11. Chaserant, C., Girard, V., & Antoine, P. (2012). The spread of rational choice in the social sciences: A sign of strength or weakness? Sociological Review, 60(4), 553-576. https://doi.org/10.1111/j.1467-954X.2012.02143.x
12. Chirkina, T. (2018). A review of theoretical approaches to studying the relationship between students' socioeconomic status and educational choice. Higher Education Studies, 8(3), 109–125. https://doi.org/10.5539/hes.v8n3p109
13. Choudhury, M. A. (2013). *Comparative economic theory: Occidental and Islamic perspectives* (p. 59). Springer Science & Business Media.
14. Clarke, A. E. (2005). Situational analysis: Grounded theory after the postmodern turn (pp. 83–95). Sage.
15. Clarke, A. E. (2017). *Situational analysis: Grounded theory after postmodern turn* (2nd ed., pp. 37–39). Sage Publications.

16. Clarke, A. E., Friese, C., & Washburn, R. (2015). Situational analysis in practice: Mapping research grounded theory. Left Coast Press.
17. Coleman, J. S. (1990). *Foundations of Social Theory*. Belknap Press.
18. Cummings, V., Jordan, P., & Zvelebil, M. (2014). The Oxford handbook of the archaeology and anthropology of hunter-gatherers (p. 20). Oxford University Press.
19. Coleman, J. S. (1990). *Foundations of Social Theory*. Belknap Press.
20. De Jonge, J. (2011). *Rethinking Rational Choice Theory: A Companion on Rational and Moral Action*. Springer.
21. Devaney, J. (2018). The trouble with thresholds: Rationing as a rational choice in child and family social work. *Child & Family Social Work, 24*(4), 458–466. https://doi.org/10.1111/cfs.12416
22. Elster, J. (1986). *Rational choice* (p. 86). NYU Press.
23. Eriksson, L. (2011). *Rational choice theory: Potential and limits* (p. 3). Palgrave Macmillan.
24. Fararo, T. (2015). Rational choice theory (and economic sociology). In G. Ritzer (Ed.), *The Blackwell encyclopedia of sociology* (pp. 3810–3813). John Wiley.
25. Green, D. P., & Fox, J. (2007). Rational choice theory. In W. Outhwaite & S. Turner (Eds.), *The SAGE handbook of social science methodology* (pp. 269–281). Sage.
26. Hak, D. H. (1998). Swatos, W. H., & Kivisto, P. (Eds.), *Encyclopedia of religion and society* (pp. 402–404). Rowman & Altamira.
27. Hedström, P., & Stern, C. (2008). Rational choice and sociology. In S. N. Durlauf & L. E. Blume (Eds.), *The new*

Palgrave dictionary of economics (pp. 872–877). Palgrave Macmillan.

28. Hedström, P., & Ylikoski, P. (2014). Analytical sociology and rational choice theory. In G. Manzo (Ed.), *Analytical sociology* (Chapter 2). https://doi.org/10.1002/9781118762707.ch02
29. Hempel, C. G., Putnam, H., & Essler, W. K. (2013). Methodology, epistemology, and philosophy of science (p. 65).
30. Hoffmann, J. P. (2011). *Delinquency theories: Appraisals and applications* (p. 17). Taylor & Francis.
31. Homans, G. C. (1961). *Social behavior: Its elementary forms*. Harcourt, Brace & World. (Revised edition published in 1974).
32. Huth, P. K. (1999). Deterrence and international conflict: Empirical findings and theoretical debate. *Annual Review of Political Science, 2*, 25–48. https://doi.org/10.1146/annurev.polisci.2.1.25
33. Kroneberg, C., & Kalter, F. (2012). Rational choice theory and empirical research: Methodological and theoretical contributions in Europe. *Annual Review of Sociology, 38*(1), 73–92. https://doi.org/10.1146/annurev-soc-071811-145441
34. Lichbach, M. I. (2009). *Is rational choice theory all of social science?* University of Michigan Press.
35. Lindenberg, S. (1985). Rational choice and sociological theory: New pressures on economics as a social science. *Journal of Institutional and Theoretical Economics, 141*, 244–255. https://doi.org/10.1628/0932456855052231
36. Lindenberg, S. (1990). Homo socio-oeconomicus: The emergence of a general model of man in the social sciences. *Journal of Institutional and Theoretical Economics, 146*, 727–748. https://doi.org/10.1628/0932456905052251

37. List, C., & Spiekermann, K. (2013). Methodological individualism and holism in political science: A reconciliation. *American Political Science Review, 107*(04), 629–643. https://doi.org/10.1017/S0003055413000456
38. Lukes, S. (2013). Durkheim: The rules of sociological method and selected texts on sociology and its method (W. D. Halls, Trans.; 2nd ed., p. 27). Palgrave Macmillan.
39. MacDonald, P. K. (2003). Useful fiction or miracle maker: The competing epistemological foundations of rational choice theory. American Political Science Review, 97(4), 551–565.
40. Martinelli, A. (2015). Rational choice and sociology. In J. C. Alexander, G. T. Marx, & C. L. Williams (Eds.), Self, social structure, and beliefs: Explorations in sociology (2nd ed., pp. 85–102). University of California Press.
41. Ming, H. (2016). The resolution of social contradictions and attainment of societal governance through the justice system at the present stage—Using the analytical framework of rational choice theory. Social Sciences in China, 37(2), 124–141. https://doi.org/10.1080/02529203.2016.1162014
42. Miró, F. (2014). Routine activity theory. In J. M. Miller (Ed.), *The encyclopedia of theoretical criminology*. Blackwell Publishing.
43. Ogu, M. (2013). Rational choice theory: Assumptions, strengths, and greatest weaknesses in application outside the Western milieu context. Journal of Business and Management Review, 1(3), 90–99.
44. Pinder, C. C., & Moore, L. F. (2012). Middle range theory and the study of organizations. Springer Science & Business Media.
45. Quesada, F. J. M., et al. (2014). Tax compliance, rational choice, and social influence: An agent-based model. *Revue*

française de sociologie, 55, 765–804. https://doi.org/10.3917/rfs.552.0765

46. Rational choice theory - Dictionary definition of rational choice theory. (2017). Encyclopedia.com. Retrieved August 12, 2017, from http://www.encyclopedia.com/social-sciences/applied-and-social-sciences-magazines/rational-choice-theory
47. Rendtorff, J. D. (2017). *Perspectives on philosophy of management and business ethics: Including a special section on business and human rights* (p. 229). Springer.
48. Ritzer, G. (2012). *Sociological theory* (p. 417). McGraw-Hill.
49. Ritzer, G., & Stepnisky, J. (2017). *Sociological Theory*. SAGE Publications.
50. Robbers, M. L. P. (2007). Rational choice theory. In L. L. Finley (Ed.), Encyclopedia of juvenile violence (pp. 231–233). Greenwood Press.
51. Robbers, M. L. P. (2007). Rational choice theory. In L. L. Finley (Ed.), Encyclopedia of juvenile violence (pp. 231–233). Greenwood Press.
52. Scholtz, H. (2015). Rational choice theory in comparative sociology. Comparative Sociology, 14(4), 587–608.
53. Schumpeter and the idea of social science: A metatheoretical study (p. 247).
54. Simpson, B. (2007). Rational choice theories. In G. Ritzer (Ed.), Blackwell encyclopedia of sociology. Blackwell Publishing.
55. Stanford, P. K. (2006). Instrumentalism. In S. Sarkar & J. Pfiffer (Eds.), The philosophy of science: An encyclopedia (Vol. 1). Routledge.
56. Sullivan, L. E. (2009). Rational choice. In The SAGE glossary of the social and behavioral sciences (Vol. 3, p. 434). SAGE Publications, Inc. https://doi.org/10.4135/9781412972024

57. Turner, J. H. (2017). *Handbook of sociological theory* (p. 667). Springer Science & Business Media.
58. Wax, A. (2010). Diverging family structure and 'rational' behavior: The decline in marriage as a disorder of choice. SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.1397001
59. Wettersten, J. (2006). *How do institutions steer events? An inquiry into the limits and possibilities of rational thought and action* (p. 117). Ashgate Publishing.
60. Wittek, R. (2013). Rational choice theory. In R. J. McGee & R. L. Warms (Eds.), Theory in social and cultural anthropology: An encyclopedia (pp. 688–690). SAGE Publications, Inc.
61. Wittek, R., Snijders, T. A. B., & Nee, V. (2013). The handbook of rational choice social research (p. 5). Stanford University Press.
62. Zey, M. (1998). *Rational choice theory and organizational theory: A critique* (pp. 28–30). SAGE Publications.
63. Zey, M. (2022). Critique of rational choice theory's explanations of social relationships. In *Rational choice theory and organizational theory: A critique* (pp. xx-xx). SAGE Publications, Inc.

Compulsory Choices in Daily Life Situations Between Individual and Collective Rationality Applied to Rational Choice Theory

Abstract:

Objectives: The study aims to present and analyze the epistemological origins of rational choice theory and its hypotheses, along with the methodological issues related to it, with the goal of analyzing a sample of everyday life situations and understanding the influence of both individual and collective rationality on individuals' action choices.

Methodology: The study relied on the situational analysis method as a qualitative approach derived from the grounded theory to describe and analyze the mechanisms of action choice among individuals in daily life situations. The researcher used a situation recording sheet to collect situations from a convenience sample of 113 situations, and situational maps to present models of the situations.

Results: The study showed that most situations reflecting the propositions of rational choice theory confront individuals in both the family environment and the work environment. In the family environment, familial relationships are used as a pressure factor on individuals in situations related to marriage and divorce, educational and career choices, and the demand for material rights among family members. In the work environment, professional relationships and material and moral gains direct individuals to choose what they do not desire.

Conclusion: The study clarified that collective rationality directs individuals in their choices of action through two main pathways: the pathway of maintaining social relationships and the pathway of the individual's image in front of society. On the other hand, individual rationality directs individuals through three main pathways: the instinctual pathway of motherhood and fatherhood, the pathway of material interests, and the pathway of the individual's safety from any harm.

Keywords: Rational Choice Theory, Individual Rationality, Collective Rationality, Compulsory Choices, Situation Analysis, Grounded Theory, James S. Coleman